الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٤**

الأربعاء، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد خوسيه لويس كانسيلا . . . . . (أوروغواي)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البنود ٨٦ إلى ١٠٣ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل الشروع في عملنا، أود أن أطلب إلى الوفود مرة أخرى أن تحترم الوقت المحدد للبيانات، أي، ١٠ دقائق للمتكلمين بصفتهم الوطنية.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم للمنصب الهام رئيسا للجنة الأولى خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، متمنيا لكم كل التوفيق في هذه المهمة الهامة.

تنعقد جلسة اليوم للجنة الأولى على خلفية بيئة متغيرة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. فلأول مرة منذ سنوات عدة، نشهد توجها إيجابيا يدل على استعداد الدول لمواجهة الأزمة التي طال أمدها في هذا المجال. ومن بين الدلائل على هذا التوجه المفاوضات الروسية – الأمريكية الجارية للتوصل إلى اتفاق جديد يحل محل معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، واعتماد مؤتمر نزع السلاح برنامج عمل له، واجتماع القمة بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار الذي عقده مجلس الأمن في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6191). وكل هذا يؤكد مرة أخرى التطلع المتزايد للمجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات ملموسة ومحددة لتعزيز الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي.

ونعتقد أن المهمة الرئيسية للجنة الأولى اليوم هي تعزيز ومواصلة تطوير هذا الزخم الإيجابي الملموس والمضي قدما وتعزيز الآليات المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار. ولئن كان مؤتمر نزع السلاح قد اعتمد برنامج عمله، إلا أننا نأسف لأنه لم يبدأ بعد بتنفيذه. ونحن على اقتناع بأن بدء العملية التفاوضية في المؤتمر أمر في صالح جميع الدول.

إن بيان السيد ديمتري أ. ميدفيديف، رئيس الاتحاد الروسي، الذي ألقاه السيد سيرجي ف. لافروف، وزير

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

الخارجية أمام المؤتمر المتعلق بنزع السلاح يوم ٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، يؤكد أن روسيا ملتزمة تماما بأهداف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وفي الواقع، إنه يدل على أن فكرة بناء عالم خال من الأسلحة النووية حظيت، لأول مرة منذ عدة سنوات، بدعم زعماء جميع الدول الصناعية الكبرى بالإجماع تقريبا. ونقر بأن مسؤولية خاصة في هذا الجهد تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما فيها الاتحاد الروسي. غير أننا نعتقد أيضا أن إزالة الأسلحة النووية يجب أن تكون نتيجة لعملية تدريجية لنزع السلاح العام والكامل وبمشاركة جميع الدول.

وتدل نتيجة مؤتمر القمة الروسي- الأمريكي الذي عقد في ٦ تموز/يوليه في موسكو، والاجتماع بين ديمتري ميدفيديف وباراك أوباما في ٢٣ أيلول/سبتمبر هنا في نيويورك، على استعداد الدولتين النوويتين الرئيسيتين للاضطلاع بدور ريادي في مجال نزع السلاح الحقيقي. وتعمل روسيا والولايات المتحدة بفعالية على صياغة اتفاق شامل وملزم قانونا ليحل محل معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. ونأمل أنه سيكون بمقدورنا الاتفاق على المستويات الأدنى للرؤوس الحربية النووية وتخفيضات جوهرية في عدد الوسائل الاستراتيجية لإيصالها. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه لا يمكن تحقيق تعزيز نظام عدم الانتشار النووي وتكثيف عملية نزع السلاح النووي إلا إذا كفلنا صون الاستقرار الاستراتيجي ومبدأ الأمن المتساوي. ولذلك، لا نزال نعارض على نحو متسق أي خطوات انفرادية صوب بناء منظومة دفاعية مضادة للقذائف الاستراتيجية. ونحن على اقتناع بأن هذه الأنشطة تعقد بصورة كبيرة إحراز التقدم في ميدان نزع السلاح النووي.

وترتبط الأسلحة الاستراتيجية الدفاعية والهجومية بعلاقة لا انفصام فيها. وسيكون من الصعب تخيل حالة يقترن فيها تنفيذ تخفيضات كبيرة للأسلحة النووية بتعمد زيادة الأصول الاستراتيجية للقذائف المضادة للقذائف التسيارية، المراد منه منح امتياز عسكري لأحد الجانبين. بيد أننا لا نعارض إنشاء منظومات مضادة للقذائف في حد ذاتها، بل نعتقد بوجوب وضع تشكيلة لمنظومة عالمية للأصول الاستراتيجية للقذائف المضادة للقذائف التسيارية بشكل يراعي مصالح جميع الدول. وندعو إلى إجراء حوار واسع النطاق مع البلدان التي تشاطر آراءنا بشأن انتشار القذائف.

ونؤكد مجددا على صلاحية الاقتراح الذي قدمه رئيس الاتحاد الروسي في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ لإضفاء الطابع العالمي على نظام معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. ونحن على استعداد للانخراط في مزيد من المناقشات بشأن العناصر الأساسية للترتيب الدولي ذي الصلة على النحو الذي قدمه وزير خارجية روسيا في مؤتمر نزع السلاح، في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

ويشكل منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي مهمة مستعجلة في عصرنا. وتعتقد روسيا اعتقادا راسخا بأن الفضاء الخارجي ينبغي ألا يصبح مجالا للمجابهة العسكرية. ومراعاة لهذا الهدف تحديدا، قدمت روسيا والصين على نحو مشترك، في مؤتمر نزع السلاح الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠٠٨، مشروع معاهدة دولية بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. ونتطلع إلى مزيد من العمل الموضوعي الفعال بشأن هذا المشروع، وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة فيه.

ونعتقد أن وضع تدابير الشفافية وبناء الثقة المتعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي عنصر أساسي في عملنا للحفاظ على الطابع السلمي للفضاء الخارجي. وخلال الدورة الحالية للجمعية العامة، تنوي روسيا إعادة تقديم مشروع قرار بشأن تدابير الثقة وبناء الثقة، يشجع الدول على تقديم اقتراحاتها المحددة بشأن هذه التدابير، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم

تقريرا نهائيا إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين يلخص فيه العمل المنجز في هذا المجال على مدى السنوات الخمس الماضية. ونناشد جميع الوفود أن تؤيد مشروع قرارنا وندعوها إلى أن تنضم إلى مقدميه.

ونأمل أن يكون بمقدورنا، نتيجة لعمل فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة، المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٣٧/٦٣، المعنون ”التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي“، أن نبلغ مستوى جديدا في فهمنا لمشكلة أمن المعلومات على الصعيد الدولي والاستجابات العملية للتهديدات في هذا المجال.

ومن بين أولويات روسيا تعزيز فعالية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال الحفاظ على التوازن بين ركائزها الثلاث: عدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونتوقع أن يسهم مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ إسهاماً كبيراً في تحقيق هذا الهدف. وندعو جميع البلدان التي لم تصادق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى التوقيع على المعاهدة والمصادقة عليها في أقرب وقت ممكن. وعلى الرغم من أن الامتثال لوقف اختياري للتجارب النووية يكتسي أهمية بالغة، لا يمكن الاستعاضة به عن الوفاء بالالتزامات الملزمة قانونا بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وروسيا على استعداد للمشاركة في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن بلورة معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية التي يمكن أن تستخدم في صنع الأسلحة. ونؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك في مناطق حساسة مثل الشرق الأوسط.

ونرحب بالانتهاء من عمليات مصادقة جميع الأطراف على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وببدء نفاذ معاهدة بليندابا المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. ونعتقد أن البروتوكول الإضافي الملحق باتفاق الضمانات أداة فعالة في هذا الصدد، وينبغي أن يصبح قاعدة معترفا بها عالميا للتحقق من امتثال الدول لالتزاماتها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمعايير الجديدة في مجال الصادرات النووية.

ولا تزال روسيا تحبذ الحلول السياسية والدبلوماسية للمسائل المتعلقة بالقضايا التي تثار في الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بطبيعة الأنشطة النووية التي تقوم بها بعض الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

والعلاقة بين عدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية جلية في العالم اليوم. غير أن الهدف المتمثل في تحقيق الاستفادة الكاملة من استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ينبغي ألا يحجب المخاطر التي ينطوي عليها احتمال انتشار التكنولوجيا النووية الحساسة.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن الاستفادة من بعض المبادرات في مجال النهج المتعددة الأطراف المتعلقة بدورة الوقود النووي ستمكّننا، من جهة، من تفادي استنساخ التكنولوجيات الحساسة، ومن جهة أخرى، تلبية الاهتمام المشروع للعديد من البلدان بتطوير الطاقة النووية. وفي الوقت الراهن، نواصل العمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمضي قدما بالمبادرات ذات الصلة، ونعول على التأييد الدولي الواسع النطاق.

وتلتزم روسيا بتعهداتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية. وندعو إلى مواصلة تعزيز هذين الصكين الدوليين الأكثر أهمية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار من خلال جملة أمور من بينها، تحقيق عالميتهما وتنفيذهما على الصعيد الوطني.

كما نقر بالدور المركزي للأمم المتحدة في تناول مسألة انتشار القذائف. وندعو إلى التفاعل البناء في إطار فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة لدى نظره في مسألة القذائف بجميع جوانبها. ونأمل أن يستمر الحوار بشأن موضوع القذائف بهذه الصيغة.

وندعو إلى مواصلة تعزيز اتفاقية جنيف للأسلحة اللاإنسانية واتخاذ قرار مناسب لدعمها. وفي الوقت ذاته، نعتقد أن أحكام هذا القرار ينبغي ألا تستبق القرارات التي ستتخذ في إطار اتفاقية الأسلحة اللاإنسانية.

وفيما يتعلق بمشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تؤثر على جميع البلدان إلى حد ما، فإننا على اقتناع بوجوب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور ريادي في التصدي لهذه المشكلة، لأنها هي المكان الذي يمكن أن نتخذ فيه تدابير متفقا عليها بشأن هذه المسألة.

وتستحق المسائل المتعلقة بتنظيم الاتجار بالأسلحة على الصعيد العالمي أن نوليها أكبر قدر من الاهتمام. وتلك المسائل متعددة الأشكال ومعقدة إلى درجة أن أي محاولة لفرض حل بطرق مصطنعة لا يمكنها إلا أن تؤدي إلى تقويض جهود المجتمع الدولي لإنشاء قدر من النظام في هذا المجال. وينطبق هذا بصورة خاصة على إبرام معاهدة دولية للاتجار بالأسلحة، الذي يتطلب إجراء مناقشة تدريجية ومتأنية بهدف التوصل إلى نتيجة توافقية ترضي الجميع.

كما ندعو إلى تعزيز الأمن الإقليمي، لا سيما في المنطقة الأوروبية – الأطلسية. وقد طرح رئيس روسيا ميدفيديف فكرة إبرام معاهدة أوروبية رئيسية بشأن الأمن. وتدعو روسيا جميع الدول والمنظمات الفاعلة في القارة الأوروبية إلى الانخراط في العمل المشترك بشأن صياغة هذه المعاهدة. وينبغي التوصل إلى اتفاق بشأن قواعد محددة وحديثة، والأهم من ذلك، فعالة للعبة.

ومن بين الشروط المسبقة الأساسية لتعزيز الأمن الأوروبي تنشيط المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وتبذل روسيا كل ما بوسعها لتحقيق هذا الهدف. غير أننا لا نمضي قدما بسهولة في المفاوضات بشأن المسائل المتصلة بالمعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، نظرا لأن شركاءنا الغربيين لا يزالون يأملون، على ما يبدو، بأن تقدم روسيا تنازلات الآن مقابل وعدهم بالنظر في شواغلنا في وقت ما في المستقبل. وتعتقد روسيا، من جانبها، أنه لإخراج المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا من هذا المأزق، نحتاج إلى قطع التزامات محددة ولا لبس فيها من الأطراف، بدلا من الوعود المبهمة.

ولا يمكن حل المشكلة التي نواجهها إلا من خلال بذل جهود مشتركة وعلى أساس تحديد الثقة في السياسة العالمية والجهود الجماعية خدمة لمصالح جميع الدول والمجتمع الدولي قاطبة. وروسيا منفتحة على حوار بنَّاء، ومستعدة للعمل مع شركائها. وقد حان الوقت لكي تكون لدينا فرصة حقيقية لاستئناف عملية نزع السلاح العالمية مع جدول أعمال مكثَّف. فلا ينبغي أن نفوِّت هذه الفرصة.

السيدة راديان – غوردون (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم بتولّي منصب رئاسة اللجنة الأولى، وأن أؤكد لكم الدعم والتعاون الكاملين من وفد بلادي، فيما أنتم تقودون مداولاتنا إلى الأمام لتكليلها بالنجاح.

لقد رأت إسرائيل دائما أنه تجب معالجة تحديد الأسلحة والمسائل الأمنية الأخرى معالجة واقعية، مع الأخذ في الحسبان السياق الإقليمي. والواقع السياسي في منطقتنا، بشكل خاص، يتطلب نهجاً عملياً خطوة بخطوة. والسلام والاستقرار الشاملان والدائمان في الشرق الأوسط جوهريان في هذا الصدد. ويجب إسناد أسس هذا المستقبل إلى المصالحة

التاريخية، والثقة والاحترام المتبادلين، والحدود الآمنة والمعترَف بها وحُسن الجوار. ولا يمكن تحقيق واستدامة التدابير الفعالة لتحديد الأسلحة في منطقة ما، ما دامت الحرب، والصراع المسلح، والإرهاب، والعدائية السياسية والتحريض وعدم الاعتراف من سمات الحياة اليومية.

إن تحقيق سلام شامل بين إسرائيل وجيرانها ينبغي أن يقترن مع تدابير لبناء الثقة، وترتيبات متعلقة بالأسلحة التقليدية، متوَّجة بالإرساء النهائي للشرق الأوسط، بوصفه منطقة قابلة للتحقق بصورة متبادلة، للتأكد من كونها خالية من القذائف التسيارية والأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية. وينبغي أن تنبثق هذه المنطقة عن جميع الدول في المنطقة، وأن تشملها جميعاً، بإجراء مفاوضات حرة ومباشرة بينها.

وسياستنا هي دعم تحديد تلك الأسلحة والمعاهدات الدولية الأخرى، التي لا تقوِّض الهامش الأمني الضيِّق لإسرائيل، والانضمام إليها كلما أمكن ذلك. وفي هذا السياق، أودّ أن أؤكد دعم حكومة بلدي الواضح لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد أثبتت إسرائيل دائما دعمها لتلك المعاهدة، بما في ذلك مشاركتنا الفعالة في الأنشطة العديدة للّجنة التحضيرية. وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن نردم عدة فجوات أثناء نضالنا، للتحرك سريعاً نحو بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك، في جملة أمور، الحاجة إلى التزام عالمي بعدم إجراء أي تفجير نووي تجريبي، أو أي تفجير نووي آخر، وإلى الجهود لإتمام نظام التحقق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والحاجة إلى إتمام جميع محطات نظام الرصد الدولي، مع تركيز خاص على الفجوات الراهنة، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط.

وتعلِّق إسرائيل أهمية كبرى على نظام عدم الانتشار النووي العالمي. ونعتبر منع التجارب النووية عنصراً لا بدَّ منه في هذا النظام، ولا سيما في ضوء عدم التقيُّد وحالات الانتهاكات الواسعة للواجبات الدولية، المتعلقة بعدم الانتشار في الشرق الأوسط، فضلاً عن التفجيرين النوويين اللذين نفَّذهما كوريا الشمالية.

وقرار مجلس الأمن ١٨٨٧(٢٠٠٩) يؤكد مجدداً ضرورة وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح ومنع الانتشار، من جميع جوانبها، لجميع أسلحة الدمار الشامل. وهذا الأمر ذو أهمية خاصة في الشرق الأوسط، حيث وُجدت معظم حالات عدم التقيُّد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. تضاف إلى ذلك الحالة الراهنة، حيث التحقيقات الجارية التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن حالات مشتبَه بعدم تقيُّدها، في بلدان لم تقدِّم توضيحات مقنعة، تُلقي ظلالاً على سلامة نظام عدم الانتشار بأكمله.

إن تطوير إيران لبرنامج أسلحة نووية يشكل تهديداً هائلاً لاستقرار الشرق الأوسط وللسلم والأمن العالميين. وإمكانية أن يحظى الإرهابيون بمظلة نووية إيرانية، أو أن يحصلوا فعلياً على أسلحة نووية من النظام الإيراني، هي خطر حقيقي جداً. فسياسات إيران وبياناتها العدائية، ومتابعتها الشرسة لتكنولوجيا القذائف ومشاركتها الفعالة في دعم الإرهاب، تزيد بشدة تفاقم الحالة في منطقتنا. ولطالما بقيت إسرائيل، بالتحديد، هدف حملة إيران العبثية المعادية للسامية، ولا سيّما التصريحات التي أدلى بها الرئيس الإيراني داعياً إلى تدمير إسرائيل.

وكما ذكر مؤخراً رئيس الوزراء نتانياهو في خطابه أمام الجمعية العامة، فإن التحدي الأكبر الذي يواجهه المجتمع الدولي هو منع طهران من الحصول على الأسلحة النووية. ونحن مقتنعون بأنه سيكون من الصعب جداً، إن لم يكن من المستحيل، النهوض بجدول أعمال دولي يستهدف

تدعيم نظام عدم الانتشار السائد، بدون وقف البرنامج النووي الإيراني.

وقد أثبتت المواجهات بين إسرائيل وحزب الله أثناء حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦، فضلاً عن المواجهات بين إسرائيل وحماس أثناء عملية الرصاص المسكوب في مطلع عام ٢٠٠٩، العلاقات الوثيقة بين إيران، الدولة الرئيسية الراعية للإرهاب في عصرنا، وعملائها. فهاتان المنظمتان الإرهابيتان لم تقتصرا على امتلاك منظومة دفاع جوي محمولة، وطائرات بلا طيّار، وقذائف مختلفة الأنواع والمُدى، فضلاً عن صواريخ قصيرة المَدى، مقدَّمة من إيران بكثرة، ولكنهما كانتا تريدان استخدامها ضد السكان المدنيين أيضاً.

وتواصلت دون هوادة عمليات نقل الأسلحة من إيران وسوريا إلى حزب الله في السنوات القليلة الماضية، مما يدل على عدم الامتثال لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فضلاً عن القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣(٢٠٠٨). وبالإضافة إلى ذلك، تتواصل يومياً عمليات نقل الأسلحة والذخائر ولوازمها إلى أيدي حماس في قطاع غزة، في خرق لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠(٢٠٠٩)، وعلى الرغم من الجهود الدولية لمنع هذه العمليات غير المشروعة وقطع خطوطها.

وترى إسرائيل أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج منع عمليات نقل الأسلحة إلى الإرهابيين، بوصفها مسألة ذات أولوية عليا، وأنه ينبغي استحداث معيار واضح يمنع ذلك النقل، مع المطالبة باتخاذ خطوات محددة ضد استمرارها. وفي رأينا أنه ما من شيء يمكن أن يبرِّر قيام دول معيَّنة بإدانة الإرهاب، وفي الوقت نفسه تغاضيها عن نقل الأسلحة إلى المجموعات الإرهابية.

وبحكم الوقائع العالمية، يجب أن يقترن تجديد الاهتمام بالطاقة النووية للأغراض السلمية بجهود مكثَّفة، تستهدف ضمان عدم إساءة استخدام هذه البرامج لأغراض الانتشار، لأن خصائص تلك التكنولوجيات ثنائية الاستخدام بطبيعتها أصلاً. وينبغي اعتماد الحذر الشديد في مناطق مضطربة مثل الشرق الأوسط.

وفي الحقيقة، إننا نعلِّق أهمية كبرى على منع انتشار الأسلحة غير التقليدية، فضلاً عن منع النقل غير المرخَّص للأسلحة التقليدية والمواد المزدوجة الاستخدام. وقد بذلت إسرائيل جهوداً مكثَّفة للامتثال لجميع أنظمة مراقبة التصدير وتنفيذها. والقوانين والأنظمة الإسرائيلية لمراقبة التصدير تكفل ضبطاً صارماً على الصادرات، وتلبِّي المقاييس والمعايير التي وضعتها مجموعة مورّدي المواد النووية، وفريق أستراليا، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف واتفاق واسينار.

إن إسرائيل تتشاطر القلق مع المجتمع الدولي بشأن ضرورة تدعيم سلامة وأمن المواد والمرافق النووية، ومنع الاتجار غير المشروع بها. وانطلاقا من تلك الروح، انضممنا إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. ووقَّعنا أيضاً على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، ونستعد للتصديق عليها. وانضممنا إلى المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، ومبادرة أمن الحاويات، ومبادرة المرافئ الضخمة في الولايات المتحدة، وبرنامج خطّ الدفاع الثاني والمبادرة العالمية للحدّ من التهديد. وتشارك إسرائيل في أنشطة المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. ونؤيد مبادرة الرئيس أوباما من أجل القيام بجهد دولي لتحسين الأمن للمواد النووية المعرَّضة للخطر، وسنشارك في مؤتمر القمة المعني بالأمن النووي العالمي.

وتؤيد إسرائيل المفاوضات الجارية بشأن الذخائر العنقودية في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية. وتُعتبَر هذه الاتفاقية المحفل الأكثر أهمية وكفاءة مهنية، لمعالجة مسائل في مجال الأسلحة التقليدية. وخلافاً للمبادرات الأخرى، فإن

لدى هذه المفاوضات، التي تُجرى بمشاركة جميع كبار المنتجين والمكدِّسين للذخائر العنقودية، فرصة حقيقية لإيجاد عملية تُحدث فارقاً إنسانياً ميدانياً حقيقياً. ولدينا ثقة وأمل بأن تواصل الدول التي تعهَّدت بدعم المبادرات الأخرى مشاركتها البنَّاءة في معاهدة اتفاقية الأسلحة التقليدية، وبأنّ تختار الدول الأعضاء في الاتفاقية مواصلة تلك المفاوضات في مؤتمر الدول الأطراف هذا العام.

وفي هذه السنة، قام الفريق العامل المفتوح باب العضوية بجولتين نحو إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة. وترى إسرائيل أنه يمكن للمفاوضات أن تؤدي في النهاية إلى التوصل إلى صك جيد، على أن تكون المبادئ التالية مقبولة لدى جميع الدول المتفاوضة.

أولاً، ينبغي لمعاهدة تجارة الأسلحة أن تختار المعايير العالية بشأن ضوابط التصدير، أكثر من إرساء القاسم المشترك الأدنى؛ ثانياً، ينبغي لمعاهدة تجارة الأسلحة أن تشمل تدابير لمكافحة نقل الأسلحة إلى الإرهابيين؛ وثالثاً، يجب أن تبقى القرارات بشأن صادرات الأسلحة في إطار المسؤولية الكاملة واعتبار سيادة للدول.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية له آثار قاسية مزعزعة للاستقرار، وعواقب إنسانية، وهو تهديد للسلم والأمن الدوليين. وترحب إسرائيل بالنتيجة الناجحة لاجتماع الدول الثالث الذي يُعقَد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وهي تتطلع إلى الاجتماع المماثل المقبل عام ٢٠١٠، واجتماع الخبراء اللاحق عام ٢٠١١ ونتائجهما الناجحة.

ونحن مستعدون للقيام بدورنا والمشاركة البنَّاءة مع بقية الدول الأعضاء، للإسهام في نجاح هذه الاجتماعات، ومن أجل مؤتمر استعراضي ناجح في عام ٢٠١٢، بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسيكون هذا النجاح خطوة أخرى نحو منع نقل الأسلحة إلى الإرهابيين، والحدّ من المعاناة الإنسانية الناجمة عن هذه الظاهرة.

وكانت هناك، طوال السنوات، وفي محافل مختلفة، اقتراحات تحفزها عوامل سياسية لبنود في جدول الأعمال، مصمَّمة، إمّا لإفراد دولة إسرائيل أو لتحويل الاهتمام عن الانتهاكات والمسائل الحقيقية لعدم امتثال دول معيَّنة في الشرق الأوسط.

وفي رأينا أن الأحداث الأخيرة في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تبرز الحاجة إلى حوار بنَّاء مباشر، بشأن القرارات المتعلقة بمسائل الشرق الأوسط بين الأطراف المعنية. ومع أنّ تلك الأطراف قد لا توافق على الطريق المؤدي إلى رؤية إقليمية مشتركة، فإن التقدُّم سيكون مستحيلاً، عملياً، بدون تفاهم مشترك بشأن هذه المسألة.

وختاماً، ستواصل إسرائيل الإسهام في النظام العالمي لعدم الانتشار، في سياستها من حيث السلوك المسؤول والانضباط في المجال النووي، وفي تعزيز المعايير الهادفة إلى منع وصول الأسلحة إلى الأيدي غير المسؤولة وغير المأذون لها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أودّ أن أشكر جميع الوفود على عباراتها اللطيفة للثناء على رئيس اللجنة وبقية أعضاء المكتب. وفي هذا الصدد، أودّ أن أريحكم من الاضطرار إلى القيام بهذه الإشارة في بياناتكم، لأنه لا يزال لدينا ١٦ متكلماً مدرجين في القائمة. وإنني ممتنٌّ لكم جميعا شأني في ذلك شأن زملائي في المكتب.

السيد توفار (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): إنني أتفهّم طلبكم، سيدي، ولكن بما أنكم من منطقتنا، فإنني أودّ أن أقول كم نحن فخورون بأن نراكم

تتولّون رئاسة اللجنة الأولى، نظراً لقيادتكم المتمرِّسة وإسهام بلدكم في السلم والأمن الدوليين.

وسأشير الآن إلى بضع نقاط محددة تحظى باهتمام بلدي، بشأن المسائل المعروضة على اللجنة. إن الجمهورية الدومينيكية ظلت متمسكة برأيها ومفاده أنه ينبغي أن يبقى نزع السلاح وعدم الانتشار النووي مجالاً ذا أولوية في اهتمام الأمم المتحدة. لذا، إذ نأخذ في الحسبان مسؤوليتنا عن أن نكون مراقبين للسلم والأمن الدوليين، لا بد لأعمالنا أن تأخذ في الحسبان المصلحة المشتركة، التي ينبغي أن تتقدّم على مصالح الأفراد. والحالة الراهنة لنزع السلاح، مع كل مخاطرها، تُلزمنا بأن نحرز التقدم المأمول في تحقيق السلام والتعايش الأوسع.

وترى الجمهورية الدومينيكية أن الروابط بين نزع السلاح والتنمية واضحة. وحالما تترسّخ هذه الفرضية، يجب علينا أن نبذل الجهود لتخصيص موارد أكثر للتنمية وأقل للأسلحة.

إن الجمهورية الدومينيكية سعيدة جداً بأن ترى الجهود الجارية في مجال نزع السلاح النووي. ونشير هنا، بالتحديد، إلى مؤتمر القمة الهامّ لمجلس الأمن، والموافقة على القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، ومؤتمر جنيف لنزع السلاح والاجتماع الهامّ في أيار/مايو المقبل للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونأمل أن تتمّ المحافظة على هذا الزخم، وأن يكون إسهاماً إيجابياً في عملية نزع السلاح الراهنة.

وأودّ أن أنوّه أيضاً بمراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام والأمن، التي أسهمت في وعي الرأي العام، وتنشيط المناقشة بشأن السلم والأمن الدوليين. وتؤكد الجمهورية الدومينيكية مجدداً دعمها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتشدِّد على أنه ينبغي تنفيذ مواد هذه المعاهدة الهامة تنفيذاً كاملاً.

ونحن ندعم إعلان مؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، ونعترف بحق جميع الدول، غير القابل للتصرف، في تطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وبصورة حصرية، مع الاحترام الشديد لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويقظتها.

والمسألة الأخرى التي تعلِّق عليها الجمهورية الدومينيكية أهمية خاصة هي مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نظراً للآثار الكبيرة التي يمكن أن تتركها على سلامة أمننا واستقرارها الاجتماعي. وهذا يستدعي اتخاذ تدابير أقوى لمواجهة هذا البلاء، ذات الروابط المتينة بأنشطة غير قانونية أخرى، منها الجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات والإرهاب، وهي ظواهر تشكل خطراً على الحياة وكرامة الإنسان.

إن بلادي في حالة صعبة جداً على صعيد الجريمة، وبما أننا ندرك تلك الروابط، فقد أعددنا برنامجاً طَموحاً ”للجوار الآمن“، يستهدف الحدّ من الجريمة في الجوار، بتكييف أعمال قوة الشرطة الوطنية مع احتياجات المواطنين. ومن خلال هذا البرنامج، استطعنا أن نوجِّه مواطنينا نحو مكافحة الجريمة.

ويجري تنفيذ هذا البرنامج في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الجريمة في البلد، مع تركيز عدة مؤسسات حكومية على العمل مع الشباب بتقديم أنشطة بديلة، منها الرياضة والأنشطة الثقافية والترفيهية، أثناء معالجة مسائل الرعاية الصحية وصحة الغذاء لدى السكان الفقراء.

وكان لهذه المبادرات أثر مفيد. والنتيجة الملموسة للبرنامج هي أنّ نسبة القتل قد انخفضت من ٢٦ إلى ٢٢ لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص. ومن الواضح أنه عند الكلام عن

خسارة أرواح بشرية، لا يمكن اعتبار إحصاءات كهذه بمثابة إحصاءات جيدة، لكننا ماضون بالبرنامج قُدُماً.

وقد عملنا على أمن الحدود أيضاً، لمنع الاتجار بالأسلحة. وكان عملنا مع جارتنا هايتي، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي تُسهم بقوات في جهودنا لمكافحة تدفق الأسلحة الصغيرة عبر حدودنا المشتركة. والجمهورية الدومينيكية من جهتها، أنشأت هيئة أمن حدود متخصصة تُسمَّى سيسفرونت. ونعتقد أنها أسهمت في الحدّ من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر حدودنا.

وعلى الرغم من هذه البرامج والجهود على المستوى الوطني، نعلم أننا نحتاج إلى تدابير دولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك استحداث صك ملزم قانوناً بشأن السمسرة غير المشروعة والوسم والتعقُّب. ونحتاج أيضاً إلى تفحُّص مسألة الذخائر، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

أما المسألة الهامة الأخرى لبلدي فهي حماية البحر الكاريبي – ليس من أجلنا فحسب، وإنما لأجل الجزر الكاريبية العديدة التي تعتمد عليه أيضاً. ولا يقتصر القلق على الحفاظ البيئي العام للنظام الإيكولوجي الكاريبي، ولكنه يشمل كذلك صون الأمن الاقتصادي الإقليمي. وبلدي، شأن البلدان الأخرى في المنطقة، يستفيد كثيراً من السياحة، ولهذا، فإن الحفاظ على البحر الكاريبي حيوي لنا ولجيراننا. وهذا ما يجعلنا نعتقد أن حماية البحر الكاريبي مسألة أمن وطني.

وفي هذا الصدد، نعلِّق أهمية كبرى على اتخاذ الجمعية العامة القرار ٦٣/٢١٤، المعنون ”نحو التنمية المستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة“. ونغتنم هذه الفرصة لنحثّ الدول الأعضاء على مواصلة دعمها في إطار اللجنة الثانية، حيث سيعالَج ذلك الموضوع.

ونكرّر مجدداً قلقنا بشأن خطر نقل المواد الإشعاعية عبر البحر الكاريبي. ونضع ثقتنا بممارسة المجتمع الدولي لليقظة اللازمة لتنفيذ تدابير السلامة، التي أرستها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة البحرية الدولية، لنقل تلك المواد والنفايات الخطرة.

وختاماً، تقدّر الجمهورية الدومينيكية التعددية أيّما تقدير، وبخاصة في مجال نزع السلاح. وتعتقد أيضا أن الحوار أداة أساسية، بغضّ النظر عن الخلافات التي قد تكون قائمة بين بلد وآخر. فهذه الاختلافات هي التي تجعل الأمم المتحدة بالغة الأهمية. وبروح التعاون العريقة، نودّ أن نختتم كلمتنا بالإعراب عن الاستعداد الكبير لدى الجمهورية الدومينيكية، للقيام بمساهمتها المتواضعة لبلوغ النتائج المُثلى لأعمال اللجنة الأولى.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أنا أيضاً أودّ أن أبدأ بتهنئتكم، السيد الرئيس، وبقية أعضاء المكتب، على انتخابكم عن جدارة. ونحن على يقين بأننا سنختتم بنجاح مداولاتنا في ظل قيادتكم المقتدرة.

إن تركيا تعلِّق أهمية كبرى على نزع السلاح العالمي الكامل، وتدعم جميع الجهود الرامية إلى زيادة الأمن والاستقرار الدوليين من خلال تحديد الأسلحة، وعدم الانتشار ونزع السلاح. وتركيا طرف في جميع الصكوك الدولية الرئيسية لعدم الانتشار وأنظمة ضوابط التصدير، ونودّ أن نشهد عولمة تلك التدابير، والمزيد من تعزيزها وتنفيذها الفعال والمنسَّق.

وتبقى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مع أركانها الثلاثة المتبادلة التعزيز – وهي عدم الانتشار، ونزع السلاح النووي الشامل والكامل، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية – في صُلب تلك التدابير. ومع أنه تم تحقيق الكثير في هذا المجال، نعتقد أنه لا تزال هناك حاجة إلى تدعيم سلامة نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

ومصداقيته، فضلاً عن تحقيق عالميته، من خلال معالجة متساوية ومتوازنة لتلك الأبعاد الثلاثة.

وقد شجَّعَتنا الأجواء الإيجابية والبنَّاءة التي سادت اللجنة التحضيرية، في وقت سابق من هذا العام، للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠، ونأمل بصدق أن يؤدي هذا المؤتمر إلى نتيجة ناجحة أيضاً. ويمكن لبدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وبدء النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومتابعة معاهدة الأسلحة الهجومية الاستراتيجية – وهي جميعاً بين الخطوات العملية الـ ١٣ للمؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٠ – أن تكون عناصر محفِّزة لنجاح المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠.

ونحن مقتنعون أنه لا الأسلحة النووية، ولا أي سلاح آخر للدمار الشامل، يمكنه أن يوفِّر أمناً إضافياً لأي بلد في هذا العصر. وعلى نقيض ذلك، فإنّ امتلاك ومتابعة تلك الأسلحة يقوِّضان الأمن والاستقرار الإقليميين. لذا، تعلِّق تركيا أهمية كبرى على الخطوات المفيدة، وتؤيدها، لإقامة مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائط نقلها، وقابلة للتحقق بفعالية، ولا سيما في الشرق الأوسط.

ونعتبر إخلاء شبه الجزيرة الكورية أولوية إقليمية وعالمية. وكما أقرَّت رئاسة مجلس الأمن عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، في ما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإننا نعلِّق أهمية كبرى على التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٧٨٤ (٢٠٠٩). ومن المنطلق نفسه، نحن ملتزمون بحل تفاوضي، ونعترف بأهمية تشجيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى المحادثات السداسية الأطراف، التي نعتبرها أفضل آلية من أجل إحراز تقدُّم محدد نحو السلام الدائم والأمن والاستقرار في المنطقة، تقدم لا رجعة فيه.

ونعتبر من المهم أيضاً معالجة المسائل المتبقية، المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، بأسلوب بنَّاء وشفَّاف، للوصول به إلى نتيجة إيجابية بدون المزيد من الإبطاء. ويسرُّنا أن الاجتماع بين جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الأوروبي ٣+٣، المعقود في ١ تشرين الأول/أكتوبر، جرى في أجواء إيجابية، ونأمل أن يليه حوار مكثَّف بين الأطراف، يُيسِّر حل المسألة. وتركيا بصفتها جارة لإيران، مستعدة لمواصلة دعم العملية الدبلوماسية بشأن هذه المسألة وتيسيرها.

واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية عنصران هامّان أيضاً في النظام العالمي ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتركيا غير حائزة على أيّ من تلك الأسلحة، وتؤكد دعوتها إلى امتثال أوسع للتنفيذ الفعال لهاتين الاتفاقيتين. ونحن ندعم الجهود للنهوض بعالمية تلك الصكوك.

وانتشار وسائط نقل أسلحة الدمار الشامل مسألة ملحَّة أخرى بحاجة إلى معالجة فعالة من جانب المجتمع الدولي. ونحن نعتبر مدونة لاهاي لقواعد السلوك، ضد انتشار القذائف التسيارية، خطوة عملية نحو إطار قانوني مقبول دولياً في ذلك المجال، ونودّ أن نشهد عولمتها.

نؤيد أيضا الجهود الدولية لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل واستخدامها، ولتعزيز سلامة وأمن المواد الحسّاسة. وفي هذا السياق، نحض على الامتثال للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وتواصل تركيا دعم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، التي تكمل الجهود الدولية في هذا المجال.

وانتشار الأسلحة التقليدية مصدر قلق لتركيا أيضاً. سنواصل الإسهام بفعالية في جميع الجهود في إطار الأمم المتحدة والمحافل الأخرى، لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الانتشار في ذلكم، لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، كما سنواصل دعم إبرام معاهدة تجارة الأسلحة، التي ينبغي أن توقف الاتجار غير المنظَّم، وغير الخاضع للمراقبة، بالأسلحة التقليدية.

وبوصفنا طرفاً في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، فإننا ندعم دعماً كاملاً عولمتها وتنفيذها الفعّال. وسنواصل متابعة عملية تدمير الألغام المضادة للأفراد المكدَّسة بمنتهى الحرص والجدّية. وأودّ أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد مجدداً الدول التي لّما تنضم بعد إلى الاتفاقية أن تفعل ذلك.

لقد شهد هذا العام تطوّرات إيجابية مختلفة، تجعلنا أكثر تفاؤلاً بشأن نجاح جهود نزع السلاح في الأمم المتحدة وخارجها. فالبيان المشترك للرئيسين ميدفيديف وأوباما، في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بشأن زيادة تخفيضات الأسلحة النووية الاستراتيجية، والإشارات الإيجابية الصادرة عن عدة دول، مدرجة في المرفق ٢ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بشأن إمكانية التصديق على المعاهدة، وإقرار برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٩، واتخاذ القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بالإجماع في مؤتمر قمة مجلس الأمن بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، كانت بعض أبرز التطورات في هذا المجال.

وللحفاظ على هذا الزخم الإيجابي والبناء عليه، يجب علينا أن نعيد تنشيط ثقافة الامتثال، أولاً، لصكوك نزع السلاح وعدم الانتشار القائمة، ولكن مع تدوين الصكوك الجديدة والامتثال لها التي ستحوِّل كوكبنا إلى مكان أكثر أماناً وأمناً. ويحدوني أمل صادق في أن تسهم مداولات لجنتنا هذا العام في تعزيز هذه الثقافة.

وأودّ أن أختتم كلمتي بطمأنتكم، يا سيادة الرئيس، إلى الدعم الكامل من وفد بلادي لجهودكم من أجل خاتمة ناجحة لهذه الدورة.

السيد ديفيد (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): إن الفلبين تهنئكم مرة أخرى، سيدي الرئيس، تهنئة حارة على انتخابكم عن جدارة لمنصب رئاسة اللجنة الأولى وتولّي مهامها. وتغتنم الفلبين هذه الفرصة أيضاً لتقديم امتنانها العميق إلى الوفود، على انتخابها أحد نوّاب رئيس اللجنة، وهذا دليل حقيقي على المصداقية والثقة بنا، وهو ما ستتمسّك به الفلبين بوصفه هبة مقدّسة. وأود أن أؤكد لهذه اللجنة أنّ الفلبين ستفعل كل ما يمكنها وستبذل قصارى جهدها لتلبية التوقّعات، بحيث تكون خاتمة هذه الدورة مثمرة ومنتجة.

وتؤيد الفلبين البيانين اللذين سيلقيهما ممثل إندونيسيا باسم بلدان حركة عدم الانحياز، وممثل ميانمار باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان). لكننا نودّ أن نركِّز تركيزاً خاصاً على بعض المسائل.

إن التطورات الأخيرة المتعلقة بأعمال اللجنة الأولى تبشِّر بالخير، لإحراز التقدم المنشود بشأن المسائل الرئيسية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وأشير هنا إلى التطورات التالية من بين تطورات أخرى.

أولاً، نرحب ببيانات قادة العالم، التي ركَّزت على ضرورة العمل من أجل عالم خالٍ من السلاح النووي، ولا سيما بيانات رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما، ورئيس الاتحاد الروسي ديمتري ميدفيديف، ورئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية غوردون براون والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي.

ثانياً، نرحب بنجاح الدورة الثالثة للّجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠.

ثالثاً، لقد شهدنا تقدُّماً في أعمال مؤتمر نزع السلاح.

رابعاً، عُقد مؤتمر قمة لمجلس الأمن بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، برئاسة الولايات المتحدة.

خامساً، لقد علمنا بالدعوات الملحّة إلى البدء بنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في المؤتمر الأخير المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

سادساً، نرحب بالاتفاق بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة على التفاوض بشأن اتفاق متابعة لمعاهدة الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية.

سابعاً، نرحب باتخاذ القرار الأخير الذي تمّ في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو قرار يتعلق بتطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط، ويدعو الدول في المنطقة، من بين أمور أخرى، إلى الانضمام بجميع الاتفاقيات الهامة لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وتنفيذها، واتخاذ التدابير الهادفة إلى إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، ويطالب المدير العام للوكالة بإجراء المزيد من المشاورات، لتيسير التطبيق المبكر لنطاق كامل من ضمانات الوكالة على جميع الأنشطة النووية في المنطقة.

إن هذه التطورات تتيح للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أفضل فرصة للتقدم بالمعاهدة تدرّجياً. والفلبين تطالب الدول الأطراف باغتنام الفرصة وعدم تبديدها، وضمان مؤتمر استعراضي ناجح في العام المقبل، يمكن أن يقودنا إلى عالم خال من التهديد الخطير المتمثل في الأسلحة النووية، عالم لا تُستخدم فيه التكنولوجيا النووية إلا لأغراض سلمية.

إن السفير الفلبيني ليبران ن. كابكتولان، الرئيس المنتخَب للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠، بدأ عملية المشاورات مع الدول الأطراف في المعاهدة. وقد بدأ تلك العملية وسيواصلها بأسلوب منفتح وشفّاف، وسيكون ميسِّراً أو راعياً للنزاهة والحيادية. وفي هذا الصدد، تحثّ الفلبين الدول الأطراف بقوة على العمل معه بتعاون وثيق.

وتؤكد الفلبين حاجة الوفود الماسّة إلى إدراك المهام والتحديات الجسيمة أمامنا. وعلى الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أن تبذل قصارى جهدها بصبر نحو الفهم والتقدير الكاملَين لمواقف البلدان ذات الصلة. وتبقى هناك خلافات جوهرية بشأن مسائل رئيسية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لذا يقتضي الأمر درجة أعلى من المرونة، وشعوراً أقوى كثيراً بالمسؤولية المشتركة، بحيث يمكن للدول الأطراف أن تنجح في ردم الهوة التي لا تزال قائمة.

وتودّ الفلبين أن تُبرز الجوانب التالية التي يمكن أن تُسهم في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

أولاً، يمكن تعزيز المعاهدة وتنفيذها بشكل أفضل، بإعطاء أهمية متساوية لجميع الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – وهي عدم الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وإذا أُريد للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠ أن يحقق نتيجة ناجحة، ينبغي إجراء المفاوضات بأكبر قدر من النية الحسنة وبأسلوب منفتح وشفّاف.

ثانياً، علينا أن نجهد لتحقيق العالمية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب أن يخرج المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠ بفكرة محددة، بشأن كيفية إشراك أولئك الذين هُم خارج المعاهدة حالياً.

ثالثاً، يجب أن نبني على آفاق نزع السلاح النووي، المنبثقة عن قيادتي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. ولهذا، تطالب الفلبين جميع الحائزين للأسلحة النووية بإجراء تخفيضات موضوعية، تؤدي إلى نزع سلاح شامل وكامل بموجب ضوابط دولية صارمة وفعالة.

رابعاً، يجب على المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠ أن يستنبط خطة عمل واضحة، ذات مراحل محددة، تفضي إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

خامساً، ينبغي إيجاد صك ملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية، كما ينبغي عقد مؤتمر دولي لتحديد السبل والوسائل للتخلص من المخاطر النووية.

سادساً، ينبغي إدراك الرابط المتأصل والمتبادل التعزيز بين نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وفي هذا الصدد، بالتأكيد، إن الجهود الشفّافة والجادّة نحو نزع السلاح النووي تشجِّع، بلداناً أخرى على عدم متابعة قدرات التسلُّح النووي.

سابعاً، ينبغي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ألاّ تفكِّر، تحت أي ظرف من الظروف، في استخدام التكنولوجيا النووية لأي غرض غير الاستخدامات السلمية.

ثامناً، ينبغي تشجيع إنشاء المزيد من المناطق الخالية من السلاح النووي. وقد أنشأت الفلبين وشركاؤها في رابطة أمم جنوب شرق آسيا المنطقة الخالية من السلاح النووي في جنوب شرق آسيا. وهي تدعم إقامة مناطق مماثلة أخرى، ولا سيّما من خلال معاهدات تلاتيلوكو وراروتونغا وبليندابا، ومن خلال معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وتدعم الفلبين أيضاً وضع منغوليا بوصفها دولة خالية من السلاح النووي. وهي تتطلع إلى إنشاء مبكر لمنطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط.

تاسعاً، يجب اعتبار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مكوِّناً قيِّماً لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ولهذا، تطالب الفلبين الدول التسع الباقية المدرَجة في المرفق ٢، والتي تُعتبَر تواقيعها ومصادقاتها ضرورية لبدء نفاذ المعاهدة، بعدم المزيد من الإبطاء. كما تطالب بلدان المرفق ٢، التي لم توقِّع و لم تصادق على المعاهدة، أن تفعل ذلك فوراً.

عاشراً، لا بدّ لمؤتمر نزع السلاح في جنيف من تنشيط مفاوضاته في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بالبناء على القرار الناجح المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، وبالعمل بكدّ نحو معاهدة بشأن المواد الانشطارية.

حادي عشر، إن الفلبين قلقة جداً حيال احتمال الإرهاب النووي، وتطالب البلدان الحائزة على الأسلحة النووية بضمان الأمن الملائم لتلك الأسلحة والمواد. وهي تأمل، في هذا الصدد، من مؤتمر قمة الأمن النووي، المزمع عقده في نيسان/أبريل ٢٠١٠، أن يعالج المسألة بفعالية، بحيث تُمنَع الأطراف غير الحكومية من حيازة تلك الأسلحة.

وفي ما يتعلق بالتطورات الأخرى في إطار منظور اللجنة الأولى، تبقى الفلبين قلقة بشأن المسائل التالية.

أولاً، يساورنا القلق بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واتساع رقعتها غير الخاضع للمراقبة. ولهذا، تؤكد الفلبين أهمية التنفيذ المبكر والكامل لبرنامج عمل عام ٢٠٠١، لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وترحب بالنتيجة الإيجابية لاجتماع الدول، الذي يُعقَد مرة كل سنتين، للنظر في تنفيذ برنامج العمل

المتعلق بهذه المسألة، والذي أخذ في الاعتبار التنفيذ الوطني والإقليمي والعالمي لبرنامج العمل وصكّ التعقُّب الدولي.

ثانياً، تدرك الفلبين الأثر الإنساني السلبي، الناجم عن الألغام والذخائر العنقودية على المدنيين الأبرياء، ولهذا، فإنها تدعم التنفيذ الكامل لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وتتطلَّع الفلبين إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر الثاني لاستعراض الاتفاقية، الذي سيُعقَد في كارتاخينا، كولومبيا، في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر. والفلبين موقِّعة أيضاً على اتفاقية الذخائر العنقودية، التي أُعِدَّت للتوقيع في كانون الأول/ديسمبر الماضي المجال، بما في ذلك إرساء معايير وقواعد فعّالة، تستهدف القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونبقى ملتزمين بالتنفيذ الفعّال والمزيد من الدعم.

ثالثاً، ترحب الفلبين بالوثيقة الختامية الناجحة للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية عام ٢٠٠٦. رابعاً، تعترف الفلبين بأهمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتطالب الدول بمراعاة المواعيد النهائية، كما مدَّدها مؤتمر الدول الأطراف بشأن تدمير تلك الأسلحة. وتدعو الفلبين أيضاً الدول المتبقية القليلة، غير الأطراف في هذه الاتفاقية، إلى التوقيع والتصديق عليها بدون إبطاء.

خامساً، تدعم الفلبين عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرَّسة لنزع السلاح، وتودّ أن ترى أيضاً إعادة التئام الفريق العامل المفتوح باب العضوية، للنظر في أهداف الدورة وجدول أعمالها، بما في ذلك إمكانية تشكيل اللجنة التحضيرية لتلك الدورة.

وأودّ أن أختتم كلمتي بتأكيد أهمية دورتنا الراهنة ونتائجها الإيجابية. فليست هناك صعوبة لا يمكن تجاوزها، ما دمنا جميعاً نسترشد بالنيّة الحسنة، والرغبة الصادقة في التعاون والاستعداد للمرونة، ليس من أجل مصالحنا الوطنية فحسب، وإنما من أجل بقائنا الجماعي أيضاً، وهذا هو الأهم، بوصفنا جيراناً في موئل مشترك – كوكب الأرض الصغير المعرَّض الآن لخطر أزمة تغير المناخ.

السيد عبد العزيز (مصر): يودّ وفد مصر أن يتقدم منكم بالتهنئة على رئاستكم لأعمال اللجنة الأولى، وأن يؤكد ثقته بقيادتكم، وباقي أعضاء المكتب، لأعمال اللجنة نحو تحقيق النجاح المرجوّ. ويؤيد وفد مصر ما ورد في بيانات حركة عدم الانحياز، والمجموعة الأفريقية، والمجموعة العربية وائتلاف البرنامج الجديد.

شهدت الأشهر القليلة الماضية تعدُّداً للمبادرات الدولية، التي أعلنت عزماً قوياً على تخليص العالم من الأسلحة النووية، وتعزيز فعالية معاهدة عدم الانتشار النووي. وهي مبادرات رحبت بها مصر، وأكّدت تطلُّعها إلى تكثيف الجهد الجماعي لترجمتها إلى خطوات عملية وتنفيذية فعالة، تقوم على التنفيذ الأمين للالتزامات، وتحقيق المصالح المشتركة للدول النووية وغير النووية على حدٍّ سواء. وفي هذا الإطار، تتطلع مصر بصفة خاصة إلى نجاح المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، بهدف التوصّل إلى معاهدة جديدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية قبل نهاية العام الجاري، وإلى أن تشكِّل هذه الاتفاقية حافزاً قوياً لباقي الدول النووية على اتباع النهج نفسه، تنفيذاً لالتزاماتها بنزع السلاح النووي الشامل والكامل.

وفي المقابل، فإن اعتماد مؤتمر نزع السلاح لبرنامج العمل، بعد إثني عشر عاماً من تجمُّد النشاط التفاوضي، للبدء بالمفاوضات، بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية، يفتح الباب أمام جهد جماعي دولي، لتناول باقي الموضوعات المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، وعلى رأسها نزع السلاح النووي، ليعزز

التعاون الدولي في التعامل مع هذا الموضوع، في الإطار الدولي المتعدد الأطراف، وعلى نحو يتيح لكلٍ من الدول النووية وغير النووية، على حدٍ سواء، التحقق من تنفيذ الطرف الآخر لالتزاماته، بهدف الإسهام في دعم الثقة المتبادلة.

ومما لا شكّ فيه أن هذه الروح الإيجابية تثير العديد من التساؤلات التي سيكون لها تأثير على مصداقية نظام عدم الانتشار النووي وأركانه الثلاثة وهي نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وستتابع الدول غير النووية، ومنها مصر، عن كثب، كيفية تعامل الدول النووية مع قضية إنتاج أجيال جديدة من الأسلحة النووية والغواصات وحاملات الطائرات وغيرها. وكيفية التعامل أيضاً مع التقدم الهائل في تطوير الأسلحة التقليدية، الذي أسفر، بحسب المعلومات المتداولة، عن إنتاج أسلحة تقليدية جديدة، ذات قدرة تدميرية تفوق، إن لم تكن تتوازى مع، القدرة التدميرية للأسلحة النووية. وكيفية تعامل الدول النووية مع قضية المظلات النووية التي تغطي الدول غير النووية، وكيفية إعادة تكيُّف تلك الدول للعلاقة مع التحالفات العسكرية والسياسية القائمة، بل مع وجود أسلحة نووية على أراضي دول غير نووية في إطار هذه التحالفات.

وإذا كانت كل هذه القضايا الهامة تشغل اهتمام الدول غير النووية، فإن أكثرها إلحاحاً اليوم هي كيف يتمثل في كيفية تعاملنا جميعاً مع الدول الثلاث التي ما زالت تقف عائقاً أمام تحقيق عالمية المعاهدة، وتهدد بالتالي مصداقيتها في الصميم. فهل ستقبل الدول النووية بإجراء خفض كبير في أسلحتها النووية، في الوقت نفسه الذي تعمل فيه هذه الدول الثلاث على تكديس المزيد من الأسلحة وتطويرها دون قيود أو التزامات، وعلى الحصول على مزيد من المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية؟

هل ستقدِّم مجموعة المورِّدين النوويين التنازل تلو التنازل، للسماح لعدة دول ببناء ترساناتها النووية غير الشرعية، ولإضفاء الشرعية عليها؟ هل نتوقع ألاّ يؤثر غياب أي رقابة دولية على الأنشطة النووية العسكرية لهذه الدول، على السلم والأمن الدوليين في الشرق الأوسط وجنوب آسيا؟

هل نركز فقط على التهديد الذي يشكله من يُشتبَه في مخالفتهم لأحكام المعاهدة، وبخاصة بعد أن فشلنا في الأربعين عاماً الماضية في تحقيق عالمية المعاهدة، وساهمنا، بالتالي، في تعميق الإحساس بانعدام الأمن النووي وانعدام التوازنات العسكرية الإقليمية والدولية؟ هل نستمر في تصنيف هذه الدول خارج المعاهدة بأنها الدول المسؤولة، ويمكن أن نغضّ الطرف عن حيازتها للأسلحة النووية، بينما نعامل الدول غير النووية والأطراف في المعاهدة كدول غير مسؤولة لأسباب أيديولوجية أو سياسية؟

كل هذه التساؤلات تحتاج إلى إجابات مقنعة، تقوم على احترام الالتزامات السابقة، بل احترام المصالح المشتركة التي قام عليها نظام عدم الانتشار النووي. وإلاّ فإن انهيار نظام عدم الانتشار سيكون النتيجة المنطقية التي سنأسف لها جميعاً، نتيجة غياب فعاليته عن تحقيق الأمن والاستقرار.

عقد مجلس الأمن في الشهر الماضي، بمبادرة من الولايات المتحدة، مؤتمر قمة هامّاً بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. واتخذ المجلس القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الذي أكَّد مجدداً على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكِّل أهمّ ركائز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ونزعها، وأنّ التنفيذ المتوازن لأركانها الرئيسية الثلاثة هو الطريق الأمثل لتعزيز هذه الركيزة.

وعلى الرغم مما تضمّنه القرار من أحكام غير متَّفق عليها، تتضمَّن قيوداً غير منصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تحدّ من تمتُّع الدول غير النووية،

الأعضاء في المعاهدة، في الحق غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وعلى الرغم من عدم قدرة القرار على مجرّد الإشارة إلى أهمية إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فإن عقد مؤتمر القمة، بحدّ ذاته، يبيّن زيادة وعي المجتمع الدولي بالمرحلة الحرجة الحالية، التي يمرّ بها نظام عدم الانتشار النووي، ويؤكد على أهمية إنقاذ مصداقية المعاهدة، وبخاصة في ضوء عدم قيام الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي بتنفيذ التزاماتها، ولا سيما تلك الخاصة بنزع السلاح النووي، تحت رقابة دولية متعددة الأطراف، وفي ضوء التقاعس الواضح عن تحقيق عالمية المعاهدة، التي تشكل الضمانة الرئيسية لتعزيز فعاليتها على المستويين الإقليمي والدولي.

وعلى الرغم من صدور القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، لا تزال مسؤولية تنفيذ المعاهدة واستعراضها، وستظلّ، مسؤولية الدول الأطراف في المعاهدة وحسب. وفي الوقت نفسه، تشجِّع مصر المجلس على تنفيذ قراراته السابقة وقرارات الجمعية العامة المتعلقة بنزع السلاح النووي، وفي طليعتها القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، الصادر تحت الفصل السابع، والذي نصّ على إخلاء العراق من الأسلحة النووية، التي ثبت عدم حيازته لها، خطوة نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وينطبق ذلك أيضاً على قرارَي الجمعية العامة بشأن ”إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط“ و ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“، اللذين تتقدّم بهما مصر في الجمعية العامة سنوياً.

وبالإضافة إلى ذلك، لمجلس الأمن أيضاً دور رئيسي في تنفيذ قرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المعنون ”تنفيذ ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط“ (GC(53)/RES/16) وقراره المعنون ”القدرات النووية الإسرائيلية“ (GC(53)/RES/17). وكلاهما قراران اتخذهما المؤتمر العام للوكالة في دورته الثالثة والخمسين في الشهر الماضي.

ويدعوني ذلك إلى الكلام باستفاضة عن الوضع في منطقة الشرق الأوسط. فما زالت إسرائيل تمعن في رفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، وتعزز كل يوم قدرتها النووية المبهمة خارج نطاق نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بل واعترف رئيس وزرائها السابق بحيازتها للأسلحة النووية، خارج النطاق الشرعي لمعاهدة عدم الانتشار. ورغم كل ذلك، فإن إسرائيل تقود حملة دولية ضد القدرات النووية الإيرانية، بدعوى أنها تشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين، وأنها تخالف التزامات إيران بموجب معاهدة عدم الانتشار، التي ترفض إسرائيل ذاتها، بصلف، الاعتراف بها والانضمام إليها.

وتزيد على ذلك، بالربط بين التعامل الدولي مع ملف إيران النووي من جهة، وإحراز التقدم المنشود في عملية السلام في الشرق الأوسط من جهة أخرى، في ممارسة صارخة للمعايير المزدوجة، وللتسييس المبالَغ فيه لقضايا حيازة الأسلحة النووية. ويعزز ذلك غياب أي جهد حقيقي تبذله الدول النووية الثلاث المودعة لديها المعاهدة، التي اقترحت وتبنَّت قرار الشرق الأوسط ٩٨٤ (١٩٩٥)، في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥، بغرض التخلص من القدرات النووية الإسرائيلية المبهمة، ولضمان انضمام إسرائيل إلى المعاهدة، كدولة غير نووية، ولإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وبخاصة بعد أن انضمت إلى المعاهدة جميع الدول العربية من دون استثناء، ثقة منها بنظام عدم الانتشار، وبقدرتها على التغلُّب على ما يصادفها من عقبات، وبخاصة عقبة تحقيق عالمية المعاهدة في الشرق الأوسط.

ورغم أن مصر تعارض بقوة حيازة أية دولة للأسلحة النووية في الشرق الأوسط بما في ذلك إسرائيل، لأن ذلك سيفتح الباب لسباق عسكري نووي خطير في المنطقة، فقد كان من المثير للدهشة، أن تخلو بيانات الدول الأعضاء في مؤتمر قمة مجلس الأمن، في ٢٤ أيلول/سبتمبر، باستثناء العضو العربي، من ذكر واضح وصريح لضرورة انضمام إسرائيل إلى المعاهدة، كدولة غير نووية، وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في الوقت الذي حفلت فيه بعض البيانات بذكر دول أخرى في المنطقة، والتأكيد على ضرورة التزامها بأحكام معاهدة عدم الانتشار بكل دقة.

ولا شكّ في أن هذا المعيار المزدوج في التعامل مع هذه القضية، يثير التساؤلات في أذهان شعوبنا، عن مدى صدق الالتزام الدولي بإخلاء العالم من الأسلحة النووية، بموجب المبادرات الدولية العديدة، التي أطلقتها الدول الأعضاء في مجلس الأمن ذاته في الآونة الأخيرة، وعمَّا إذا كانت هذه المبادرات ستستثني دولة أو أخرى، لسبب أو لآخر، مثلما تمَّ استثناء البعض من الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار. وهنا، تؤكد مصر أن فرص نجاح هذه المبادرات ستكمن أولاً وأخيراً في عالميتها وتحقيقها لمصالح الجميع من دون استثناء.

على هذه الخلفية يأتي مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، الذي سيُعقد في أيار/مايو من العام المقبل، ليمثّل اختباراً حقيقياً لمدى صدق إعلانات النوايا الحسنة للدول النووية، في مجال تنفيذ التزامات الدول النووية، في مجال نزع السلاح النووي، ودعم التنفيذ المتوازن للركائز الثلاث للمعاهدة.

ونتطلع إلى أن يتمّ خلاله التوصل إلى إجراءات عملية ومؤسسية جادّة لتنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، بوصفه أحد عناصر صفقة المدّ اللاانهائي للمعاهدة، الذي، إن لم ينفَّذ، فستفقد هذه الصفقة مصداقيتها وفعاليتها.

وإذ تعبِّر مصر عن تقديرها للاهتمام الذي حظي به موضوع تنفيذ قرار الشرق الأوسط، خلال أعمال اللجان التحضيرية الثلاث للمؤتمر الاستعراضي المقبل، على أساس الاقتراحات والأفكار التي طرحتها مصر والمجموعة العربية، بهدف الدفع بفعالية نحو آليات عملية لتنفيذ القرار، فإنها تعبِّر عن تقديرها لمبادرة البعض بالدعوة إلى حلقة عمل بشأن هذا الموضوع. ونحن نتطلع إلى البناء على هذا الدعم، من أجل إقرار هذه الاقتراحات، والبدء بتنفيذ القرار، لأن تنفيذه يشكل أحد المتطلبات الرئيسية لإنجاح أعمال المؤتمر.

وفي الوقت نفسه، لا بدّ أن تتضمن وثائق المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، إحراز تقدُّم في مجال توفير ضمانات الأمن السلبية بصورة ملزمة قانوناً، وغير مشروطة للدول غير النووية والدول الأطراف في المناطق الخالية من الأسلحة النووية، والتصدي لتكرار منح مجموعة المورّدين النوويين استثناءات تتجاوز سلطة تلك المجموعة، وتمثّل خرقاً صريحاً لالتزامات معاهدة عدم الانتشار النووي، وأن يتصدّى المؤتمر لمحاولات البعض فرض قيود إضافية على الدول غير النووية، التي التزمت وما زالت ملتزمة بأحكام المعاهدة، تحدّ من قدراتها على تحقيق الاستفادة الكاملة من الطاقة النووية للأغراض السلمية، كاشتراط التصديق على البروتوكول الإضافي لضمانات الوكالة، أو أي آليات أخرى تحدّ من قدرة الدول الأطراف في المعاهدة على الحصول على الوقود والتكنولوجيا النوويين، أو حظر الانسحاب من المعاهدة في الوقت الذي لم تحقق فيه المعاهدة عالميتها. وكل ذلك ما من شأنه إلا تقويض مصداقية المعاهدة ونظام عدم الانتشار النووي.

وبالإضافة إلى الدور الناشط لمصر في دعم نظام عدم الانتشار النووي، فقد استمرت في دعم الجهود الدولية

لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل الأخرى، كالأسلحة النووية، والأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية. ويظل رفض إسرائيل لجميع المطالبات الهادفة إلى إقناعها بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، بوصفها دولة غير نووية، عائقاً أمام الانضمام إلى اتفاقيتي حظر الأسلحة الكيميائية وحظر الأسلحة البيولوجية.

وقد شاركت مصر بفعالية في أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية، المعني بالنظر في جدوى ونطاق ومعايير اقتراح بحث معاهدة تنظيم تجارة الأسلحة التقليدية، الذي أظهر، مرة أخرى، أن الموضوع مرتبط بتفصيلات أخرى متشابكة ومعقَّدة. ونحن سندخل في العملية التفاوضية بشأن هذا الموضوع، لكننا نودّ أن نؤكد أنه في ضوء التحرك في المرحلة الحالية، نحو إنهاء مهمة الفريق العامل وتحويله إلى لجنة تحضيرية، يمثل تسريعاً لوتيرة العمل على التوصل إلى المعاهدة المقترَحة، بدون بناء هذا التحرك على أساس توافقي في الأمم المتحدة.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أهنئكم على تولّيكم رئاسة اللجنة الأولى، وأن أهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم.

ترحب إندونيسيا بعودة مسألة نزع السلاح إلى صدارة جدول الأعمال الدولي، كما ثبت في عدة تطورات أخيرة. ومن الأساسي أن نواصل تأكيد أهمية العلاقة بين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وتعزيزها المتبادل، وأن التخلص التام من جميع الأسلحة النووية يبقى ضرورة مطلقة لتوطيد السلام العالمي.

لذا، نحثّ جميع الدول، ولا سيّما دول السلاح النووي، على إثبات التزامها بتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ولبلوغ تلك الغاية، فإن الخطوات المحددة لنزع السلاح العامّ والتامّ ذات أهمية بالغة. وباستخدام عبارات الأمين العام، طالما أنّ الأسلحة النووية موجودة سيبقى خطر الانتشار النووي والإرهاب النووي قائماً.

وفي هذا السياق، نحيِّي مبادرة مجلس الأمن بعقد قمته بشأن عدم انتشار السلاح النووي ونزعه في الشهر المنصرم (S/PV.6191). واتخاذ القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بتوافق الآراء، يسجِّل لحظة تاريخية نحو المزيد من مسائل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي في جدول الأعمال العالمي.

لكنّنا نتوقَّع ألاّ يتعارض تنفيذ القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) مع واجبات الدول والتزاماتها، بموجب أنظمة عدم الانتشار القائمة في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة النووية.

وقد أتاحت فرصة أمام المجتمع الدولي للبناء على الزخم الحالي، للمضي قُدماً بنزع السلاح النووي، وتحقيق نجاح ملموس في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠.

ونُشيد بعزم قيادة الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، كليهما، على استبدال معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، التي تنتهي صلاحيتها بنهاية هذا العام. ونرحب ببدء مفاوضاتهما في وقت سابق من هذه السنة، لزيادة تخفيضهما لما لديهما من رؤوس حرب نووية استراتيجية ومنصّات إطلاقها. ولكن لكي تكون هذه العملية مقبولة بشكل كامل لدى المجتمع الدولي، ينبغي لنتائج المفاوضات أن تكون شفَّافة، ولا عودة عنها وقابلة للتحقق، وأن تُشرك الوكالة الدولية للطاقة الذرية عند الحاجة.

وبالخلفية نفسها، نُثني على قرار الولايات المتحدة بالتخلُّص من المنظومة الخلافية الدفاعية المضادة للقذائف في أوروبا. وهذا سيضيف إلى الأجواء المؤاتية في العلاقات

الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وسيُسهم في منع سباق تسلُّح نووي جديد في أوروبا.

ونشجِّع كل دولة على أن تلُقي جانباً خلافاتها السياسية بشأن نزع السلاح. ويدعو وفد بلادي جميع الذين يلجأون إلى نظرة ضيقة للأمن، أن يقوموا بانطلاقة جديدة، مع الإدراك بأنّ أفضل ضمان للأمن الفردي توفر الأمن الجماعي، من خلال أطُر ومعايير متَّفَق عليها اتفاقاً تعددياً، بموجب القانون الدولي المعتمَد.

وبعد مأزق استمر أكثر من عقد من الزمن، أحرز مؤتمر نزع السلاح تقدُّماً كبيراً باتخاذه، بتوافق الآراء، القرار CD/1864 بشأن برنامج العمل في أيار/مايو. وفي أعقاب اعتماد برنامج العمل لعام ٢٠٠٩، أظهرت إندونيسيا مرة أخرى استعدادها للمساهمة في العمل الموضوعي. غير أننا شعرنا بالجزع بعد أن تبين لنا لاحقا مراوغة توافق الآراء بشأن قرار تنفيذ برنامج العمل. وبينما من المفهوم أنه لا يزال هناك عدد من القضايا الحساسة، ينبغي لنا أن نمضي بالتفاهم والجدية اللذين سادا في العام الماضي وأن نعتمد برنامج عمل لجنة نزع السلاح بتوافق الآراء في العام المقبل. وإن اعتماد برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/1864 سيكون أساسا سليما لهيئة نزع السلاح للاتفاق على بداية مبكرة لعملها الموضوعي لعام ٢٠١٠.

إن إندونيسيا بوصفها بلدا مدرجا في المرفق ٢ من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تقر بمسؤوليتها وبأهمية استدامة التقدم نحو المصادقة على المعاهدة. ولا بد من وقف التطوير النوعي للأسلحة النووية. ومن هنا، نسعى إلى تقييد عام بالمعاهدة، أولا وأخيرا، من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونعتقد أنه بالنظر إلى الوضع والمسؤوليات الخاصة، فإن قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية باتخاذ خطوات محددة سيسرع في التقدم نحو دخول المعاهدة حيز النفاذ بالتصديق عليها من جانب البلدان المتبقية في المرفق ٢.

وحيث أن المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠٠٥ لم يسفر عن نتيجة موضوعية، لا تحبذ إندونيسيا رؤية حالة مماثلة في عام ٢٠١٠. ونحن مستعدون لمعالجة التطورات التي تؤثر على عملية المعاهدة منذ عام ٢٠٠٠. وينبغي أن تكون الوثائق الختامية لمؤتمري الاستعراض لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ معايير لعملنا في المستقبل نحو المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠. ويداعبنا أمل، وهو أمل نعرف أن الأغلبية الساحقة من البلدان تتشاطره معنا، في تطبيق النهج المتوازن والشامل وغير التمييزي على الركائز الثلاث للمعاهدة.

أما في ما يتعلق بموضوع المناطق الخالية من الأسلحة النووية، فنشعر بالتشجيع إذ أن قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) يؤيد الجهود الرامية إلى إبرام معاهدات تتعلق بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وأعلن المجلس في ذلك القرار أن هذه المعاهدات من شأنها أن تعزز من نظام عدم الانتشار النووي وتسهم في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، سوف تقدم إندونيسيا مرة أخرى وبالاشتراك مع الدول الأطراف الأخرى في معاهدة بانكوك مشروع قرار يقدم كل سنتين للجنة المعنية بمعاهدة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. وانسجاما مع روح القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، نشجع بقية الدول النووية على التصويت لصالح مشروع القرار ليتسنى للجمعية العامة اعتماده بالإجماع هذا العام. وهذا سيبعث بإشارة إيجابية إلى المجتمع الدولي عن التزام الدول النووية بتحقيق السلام والأمان لجميع الشعوب. ويرحب وفدي أيضا بسريان مفعول معاهدة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، معاهدة بليندابا، في تموز/يوليه ٢٠٠٩، بوصفه مساهمة إيجابية في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

إن اختتام المؤتمر العام الثالث والخمسين للوكالة الدولية للطاقة الذرية في شهر أيلول/سبتمبر الماضي دلالة على إنجاز تاريخي. وبعد عقدين تقريبا، اعتمد أخيرا المؤتمر العام قرارا بشأن القدرات النووية الإسرائيلية (GC(53)/RES/17) يُعرب عن القلق إزاء التهديد الذي يشكله انتشار الأسلحة النووية على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. ويدعو إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووضع منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا تزال إندونيسيا ملتزمة التزاما تاما بدعم عملية السلام في الشرق الأوسط، وتعلق أهمية كبيرة على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونقدر التأييد الكاسح للقرار المتعلق بتطبيق نظام الضمانات في الشرق الأوسط والذي اتخذه المؤتمر العام (GC(53)/RES/16). وهذا يدل على التزام جميع الدول الأعضاء بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونود أن نشير أيضا إلى أننا نتشاطر القلق الذي أعرب عنه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومفاده أن معالجة العديد من جوانب القصور في نظام عدم الانتشار العالمي، وأن ثمة ضرورة لتعزيز الوكالة وتمكينها بإعطائها السلطة القانونية المماثلة والدعم المالي اللازم.

إن إندونيسيا، بوصفها بلدا لديه صناعات كيميائية كبيرة، تعمل بصورة وثيقة مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بوصف ذلك جزءا من الجهود التي نبذلها لتحقيق أهداف ومقاصد اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتم الاضطلاع بالعديد من برامج التدريب لأصحاب المصالح، بما في ذلك في مجال تطوير نظم الاستجابة الطارئة، والإدارة الآمنة للمواد الكيميائية وتعزيز البحوث الكيميائية. ولكن على الرغم من مساهمتها في الدعم الطويل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، لم تتح حتى الآن الفرصة لإندونيسيا للعمل على صعيد الإدارة العليا في الأمانة الفنية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. لذلك قدمت الحكومة الإندونيسية ترشيح السفير سودجانان بارنوهادينينغرات مديرا عاما لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. ونطلب من الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي للمنظمة بأن تتكرم بدعم مرشحها خلال دورتها الثامنة والخمسين التي ستعقد في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

إن الدول الأطراف في معاهدة الأسلحة البيولوجية والسُمية، كما اتفقت في مؤتمرها الاستعراضي في عام ٢٠٠٦، فإنها تركز هذا العام على مداولاتها بشأن التعاون الدولي والمساعدة وتبادل الأفكار في العلوم البيولوجية والتكنولوجيا للأغراض السلمية. والحالات الأخيرة من انتشار الأمراض المعدية العابرة للحدود تبرز الحاجة إلى جهد عالمي متضافر. ونُقر بأن مختلف البلدان لها قدرات متباينة في التصدي لهذا التحدي. ونعتقد بأن التعاون الدولي هو الطريق الوحيد لكفالة استجابة فعالة لمنع الأمراض المعدية ومكافحتها وإساءة الاستخدام المحتمل للمواد البيولوجية. لا بد أيضا من التشديد على بناء القدرات في دراسة الأمراض واكتشافها وتشخيصها واحتوائها. وهذا لن يفيد البلدان النامية فحسب، بل أيضا يعزز بصورة مباشرة الجهود الدولية في هذا الصدد. ومن هنا استضافت إندونيسيا والنرويج حلقة العمل الدولية بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسميّة بعنوان ”دعم الصحة العالمية: تقليص المخاطر البيولوجية ببناء القدرات في الأمن الصحي“ والتي عقدت في أوسلو في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

إن الانتشار غير القانوني للأسلحة الصغيرة والخفيفة شر قاتل آخر. فالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة هي الأسلحة المختارة في الصراعات العنيفة التي تترك آثارا مدمرة متعددة على المجتمعات. لا بد من مضاعفة الجهود التي تُبذل على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية لمعالجة الاتجار بالأسلحة وتسويقها ومتابعتها والحد من نقلها وتجميعها،

وتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة قبل اجتماع فترة السنتين الذي تعقده الدول بشأن الأسلحة الصغيرة في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

إن إندونيسيا في غضون أقل من سنتين، بعد أن صادقت على اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام الأرضية، تمكنت من تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في مخزوناتها. وهذا جزء من التزامنا بالتنفيذ الفعال والكامل للاتفاقية والجهود العالمية الرامية إلى إقامة عالم خال من الألغام. والمؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية أوتاوا الوشيك والذي سيعقد في كرتاخينا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام سيكون هاما في استعراض المنجزات والتحديات السابقة والتخطيط لجهودنا الجماعية من أجل تنفيذ الاتفاقية في السنوات الخمس المقبلة. وسنواصل المشاركة بهمة في تحقيق أهداف الاتفاقية.

ومن المسلّم به على نطاق واسع أن استخدام الذخائر العنقودية في مناطق الصراعات قد ألحق ضررا كبيرا بالمدنيين ولا بد من وقفه. إن الحكومة الإندونيسية، كجزء من الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز اتفاقية الذخائر العنقودية سوف تستضيف في بالي في الشهر المقبل المؤتمر الإقليمي بشأن تعزيز اتفاقية الذخائر العنقودية، لإضفاء الطابع العالمي عليها. وتقوم برعاية المؤتمر بالاشتراك مع حكومات ألمانيا والنرويج والنمسا وأستراليا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

وفي حين نسلّم بحقوق جميع الدول في إنتاج واستيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية لأغراض الدفاع عن النفس والاحتياجات الأمنية، نقر بأن هناك حاجة للتطرق إلى التجارة غير المنظمة في الأسلحة التقليدية وتحويلها إلى سوق غير مشروعة. وإذ نأخذ في الحسبان الحساسية المتعلقة بالأسلحة التقليدية للوفاء بالاحتياجات الأمنية للدول والدفاع عن النفس، ينبغي للجهود الرامية إلى إبرام معاهدة للاتجار بالأسلحة أن تتم على أساس الخطوة تلو الخطوة بطريقة مفتوحة وشفافة وعلى أساس توافق الآراء. وحكومتي على استعداد للمضي قدما نحو عقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن معاهدة التجارة بالأسلحة. ومهما يكن من أمر، علينا أن نستفيد من الدورات المتبقية لفريق العمل المفتوح باب العضوية بشأن اتفاقية التجارة بالأسلحة لتوفير أساس لتوافق الآراء اللازم بشأن المسائل الموضوعية والإجرائية قبل انعقاد المؤتمر. ومن الهام جدا ألا يفضي العمل الرسمي في هذا الصدد إلى أي مفاهيم جديدة تمس بالحقوق الثابتة للدول في الدفاع عن النفس، بما في ذلك حقها في الحفاظ على السيادة الإقليمية.

وفي الختام، تشدد إندونيسيا على أهمية وفوائد التعددية في حل العديد من المشاكل العالمية المشتركة. ونأمل أن يرتكز عمل اللجنة الأولى هذا العام على فصل جديد من الجهود التعاونية لتحقيق السلام المنصف وكي يعم الرفاه للعالم بأسره.

السيد ويونا ماونغ لوين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أعرب لكم، سيدي، عن أحر تهاني وفد ميانمار على انتخابكم بالإجماع رئيسا للجنة الأولى في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. وأؤكد لكم تعاون وفدي الكامل معكم في دفع عجلة عمل اللجنة الأولى إلى الأمام تحت قيادتكم المقتدرة، ونشيد أيضا بأعضاء المكتب الآخرين.

يؤيد وفدي تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

إن عام ٢٠٠٩، عام الأمل في جدول أعمال نزع السلاح العالمي. وصدور بيانات عن قادة الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل المزيد من التخفيضات في الأسلحة وفي ما يتعلق بالالتزام بالمعاهدات ومبادرة التصدي للتحديات

النووية العالمية، كلها إشارات تبعث على التشجيع في جدول أعمال نزع السلاح. واعتماد برنامج العمل في مؤتمر نزع السلاح بتاريخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ (CD/1864) بعد عقد من الركود، شيء يثلج الصدر أيضا. ولكن أسباب التفاؤل تلك نقضها انعدام التوصيات من جانب الدورة الثالثة لمؤتمر الاستعراض للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، وعدم قدرة مؤتمر نزع السلاح على البت في طابع إجرائي للبدء بالمفاوضات الموضوعية. وهذه الانتكاسات قضت على الشعور بالتفاؤل الذي ساد في عام ٢٠٠٩ وقوضت التقدير الذي كان يستحقه المجتمع الدولي على جهوده الجماعية في ميدان نزع السلاح.

يرحب وفدي باعتماد مجلس الأمن بالإجماع لقراره ١٨٨٧ (٢٠٠٩) المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بتأييد كبير جدا من لدن المجتمع الدولي. ويجب الإبقاء في السنوات المقبلة على المناخ العالمي في ٢٠٠٩، المفضي إلى تقليص الأسلحة وعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، ولا بد من أن تتبع الوعود أعمال محددة.

وما برح نزع السلاح النووي يحتل مكان الصدارة في أعمال وفد ميانمار. وهدفنا المنشود هو إنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي للتفاوض على برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي يؤدي إلى القضاء قضاء مبرما على الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد. ومهما يكن من أمر، يرحب وفدي بإنشاء فريق عامل تناط به ولاية تبادل الآراء والمعلومات بشأن التدابير العملية للجهود التقدمية والمنهجية الرامية إلى تخفيض الأسلحة النووية بوصف ذلك خطوة في الاتجاه السليم.

وفي ذلك السياق، يرحب وفدي بالتعهدات الهامة بتخفيضات الأسلحة والمبادرة الهامة التي أخذت زمامها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لمعالجة البرنامج النووي. ومن المأمول من هذه المبادرات المتخذة، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والقرارات المتخذة في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض ومد نطاق المعاهدة، أن تفضي إلى مزيد من التخفيضات تشمل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ومن ثم القضاء النهائي على الترسانات النووية.

وعلى نفس المنوال، ترحب ميانمار بمقترح النقاط الخمس الذي طرحه الأمين العام بان كي - مون في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، انطلاقا من قناعة مؤداها أن نزع السلاح النووي هو الطريق الوحيد الموثوق للحيلولة دون زيادة استخدام هذه الأسلحة. وهذا الإسهام الهام جدير بتقديرنا الجاد. وفي ذلك الصدد، أود أن أعيد إلى الأذهان بأن الأمين العام قال بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وفي مجلس الأمن، ما يلي: ”نزع السلاح النووي هو الطريق المعقول الوحيد إلى عالم أكثر أمانا“ (S/PV.6191، ص ٣).

إن معاهدة عدم الانتشار النووي تمثل حجر الزاوية في الجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز نزع السلاح النووي وكفالة الحصول على الطاقة النووية. ومن الجدير بالذكر أن ميانمار وقعت على معاهدة حظر التجارب النووية بتاريخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وهي ملتزمة التزاما شديدا بالركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. واتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما تقتضيه معاهدة عدم الانتشار، سار مفعوله في ميانمار. وبالإضافة إلى ذلك وقعت ميانمار بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ معاهدة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا التي دخلت حيز النفاذ بتاريخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧.

إن ميانمار تؤيد الرأي القائل بأنه لا بد من التوصل إلى خاتمة ناجحة لمؤتمر استعراض معاهدة حظر التجارب النووية لعام ٢٠١٠، وأن تنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣

لنزع السلاح النووي في غاية الضرورة، كما وردت في مؤتمر استعراض عام ٢٠٠٠ ضرورة قصوى في ذلك الصدد. وستتعاون ميانمار تعاونا كاملا مع الرئيس المعيَّن، السفير ليبران ن. كاباكتولان، ممثل الفلبين من أجل تكليل مؤتمر الاستعراض بالنجاح.

إن ميانمار، انسجاما مع التزامها الشديد بالركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، ما برحت تقدم إلى اللجنة الأولى منذ عام ١٩٩٥، وبتأييد من أغلبية الدول الأعضاء، مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي. ونود أن نعرب عن شكرنا لجميع متبني مشروع القرار وللذين صوتوا مؤيدين له منذ أن قُدم في المرة الأولى.

وميانمار انسجاما مع التزامها القاطع بعالم خال من الأسلحة النووية سوف تقدم مرة أخرى هذا العام مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي. وسيركز مشروع القرار على القضاء التام على الأسلحة النووية ويتضمن تدابير وخطوات مؤقتة تقوم بها الدول الحائزة للأسلحة النووية، ويوجز خطوات عديدة متعددة الأطراف نحو نزع السلاح النووي. وآمل أن يحظى ذلك مرة أخرى بدعم اللجنة هذا العام.

إن برنامج العمل الذي اعتمدناه بصورة جماعية في مؤتمر نزع السلاح بتاريخ ٢٩ أيار/مايو من هذا العام ينص على إجراء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. وينبغي للمفاوضات في الفريق العامل أن ترتكز على الوثيقة CD/1299 المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥، ولكن ألا تقتصر عليها. ويعتقد وفدي أنه يجب القيام بالجهود الرامية إلى عدم الانتشار النووي بالتوازي مع جهود آنية تهدف إلى نزع السلاح النووي. لذلك نود أن نرى معاهدة للحد من إنتاج المواد الانشطارية غير تمييزية ومتعددة الأطراف وقابلة للتحقق دوليا وبفعالية ذات أهداف غير انتشارية وترمي إلى نزع السلاح.

إن مشروع قرار الجمعية العامة بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي يحظى بتأييد كاسح من لدن الأعضاء، بما في ذلك ميانمار. وذلك التأييد الواسع يجسد تأكيد مؤداه أن الفضاء تراث مشترك للبشرية ويجب استغلاله في الاستخدامات السلمية فقط. وبما أن الصكوك القانونية الحالية عاجزة عن المنع القاطع لنشر واستخدام جميع أنواع الأسلحة في الفضاء الخارجي، ترى ميانمار أن هناك حاجة لمعاهدة شاملة بشأن حظر التجارب في الفضاء الخارجي ونشر واستخدام الأسلحة فيه. وريثما يتم إبرام هذه المعاهدة، فإن حظر التهديد بالقوة أو استخدامها ضد أهداف في الفضاء الخارجي يشكل تدبيرا فعالا صوب ذلك الهدف. وفي ذلك الصدد، يعتبر وفدي الوثيقة CD/1839، المؤرخة ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨ التي تتضمن مشروع معاهدة بشأن الفضاء الخارجي، أساسا سليما لعملنا في مؤتمر نزع السلاح يهدف إلى إبرام هذا الصك.

إن الضمانات الأمنية الكاملة والفعالة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، تكمن في حظر استخدام الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي والقضاء التام على هذه الأسلحة. وريثما يتحقق القضاء التام على الأسلحة النووية، فإن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تخلت طواعية عن خيارها النووي لديها حق مشروع في تلقي ضمانات أمنية إيجابية وسلبية من الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وفي رأينا أن الإعلانات الانفرادية بشأن الضمانات الأمنية لم تف بمتطلبات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. إذ أن هناك العديد من الدول غير مشمولة بالضمانات الأمنية التي توفرها المناطق الخالية من الأسلحة النووية، أو التحالفات العسكرية. وانعدام التقدم بشأن الضمانات الأمنية السلبية بعد عقود على قيام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قد يؤثر تأثيرا سلبيا على سلامة المعاهدة في نظر الدول غير

الحائزة للأسلحة النووية. وقد تأخر كثيرا إبرام صك دولي وملزم قانونا بشأن توفير الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وهو شرط أساسي لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

وهذا يحضرني إلى عمل مؤتمر نزع السلاح هذا العام. فالمؤتمر باتخاذه لقراره في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ بشأن اعتماد برنامج العمل، تمكن من استعادة دوره الصحيح بوصفه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف لمفاوضات نزع السلاح. ويعتبر ذلك إنجازا كبيرا بعد سنوات من الركود، لكن لا يزال يتعين إكماله بقرار آخر يتخذه المؤتمر بشأن طرائق تنفيذه.

ولا بد من التدليل مرة أخرى على الإرادة السياسية للدول الأعضاء في المؤتمر لمتابعة عدم الانتشار ونزع السلاح النووي بنية حسنة. ويعتقد وفدي أنه لا يمكن معالجة الشواغل الأمنية على أفضل نحو إلا من خلال المفاوضات. وعدم الانخراط فيها عدو التقدم. ولا بد من أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من البناء على ما حققناه معا هذا العام، وأن يبدأ بداية سلسة في عمله في عام ٢٠١٠.

وفي الختام، يا سيادة الرئيس، أود أن أعرب عن وطيد أملي في أن يسود تحت قيادتكم المقتدرة مناخ سياسي مؤات في اللجنة الأولى للحد من الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وأن يكتب النجاح لرغبتنا وجهودنا الجماعية في إحلال السلام والأمن الدائم للجميع.

السيد راي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أود يا سيادة الرئيس في مستهل كلمتي أن أهنئكم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لمراكز قيادية في اللجنة الأولى. ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن النفقات العسكرية التي تتزايد باستمرار تذكرنا بأن موضوع نزع السلاح لا يزال مُطنبا بالعبارات الطنانة. ومن الواضح أننا بحاجة إلى التزام وتصميم سياسيين قويين ومشتركين، إذا ما أردنا تحويل مواردنا من الأسلحة المميتة إلى التنمية المزدهرة.

واليوم، محكوم على العالم أن يظل يدور في حلقة مفرغة من سباق التسلح والتهديد الأمني، ولكن لا بد من كسر هذه الحلقة عن طريق تهيئة مناخ يسوده التفاهم المشترك ونتحلى فيما بيننا بدرجة عالية من الثقة عن طريق الآليات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

إن نيبال بوصفها طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ما فتئت تعلق أهمية كبيرة على عدم الانتشار ونزع السلاح الكامل النووي. ونؤمن بحق الدول الثابت ومن دون تمييز في تطوير وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وانسجاما مع أحكام معاهدة عدم الانتشار. بيد أن البرامج النووية السلمية موضوع لازم للضمانات وآليات التحقق في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولا يزال يتعين علينا مضاعفة جهودنا لجعل مؤتمر الاستعراض لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ مثمرا.

ونود أن نؤكد مجددا اقتناعنا بأن استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح عنصر هام جدا ونرحب باتخاذ القرار ٥٠/٦٣ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن تعزيز التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

إن مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح ينبغي له الشروع في مفاوضات من أجل القضاء قضاء مبرما على الأسلحة النووية وفي إطار زمني محدد. وينبغي له أيضا بذل المساعي لإنهاء المفاوضات بشأن معاهدة المواد الانشطارية

المقترحة. واعتماد لجنة نزع السلاح لبرنامج العمل لعام ٢٠٠٩ بادرة طيبة توحي بأن الحياة قد عادت إلى تلك الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف.

إن نيبال تعارض بشدة وضع أية أسلحة في الفضاء الخارجي من جانب أي بلد. وتنبغي حماية الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ولمنفعة البشرية جمعاء.

ونشعر بقلق شديد جدا جراء معدل الانتشار المقلق للأسلحة التقليدية، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها الطائش في الصراعات الداخلية والأعمال الإرهابية. وانتشار هذه الأسلحة له آثار إنسانية واقتصادية واجتماعية واسعة، ويشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة على الصعد الوطنية والدولية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن ينفذ بفعالية برنامج عمل الأمم المتحدة المعتمد في عام ٢٠٠١ لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة من جميع جوانبه والقضاء عليه. نعتقد أن عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في وقت مبكر لمناقشة طائفة برمتها من مسائل نزع السلاح، سوف يهيئ مناخ الثقة اللازمة لإحياء المفاوضات المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح.

ونعتقد أن المعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية تساعد في زيادة الثقة والاستقرار في المناطق المعنية. ولذلك نرحب بسريان مفعول معاهدة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا وسريان مفعول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا في عام ٢٠٠٩.

إن نيبال بوصفها البلد المضيف لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تؤيد بقوة المبادرات والترتيبات الإقليمية التي تكمل الأهداف الواسعة لنزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. ومنذ نقل المركز الإقليمي في السنة الماضية من نيويورك إلى كاتماندو، أصبح يعمل بقدرة تشغيلية كاملة. ونقدر قيامه بتنظيم عدة مؤتمرات إقليمية حتى خلال المرحلة الانتقالية. ويشكل المركز نقطة انطلاق مؤسسية لبرنامج نزع السلاح والسلم التابع للأمم المتحدة لبناء الثقة في ما بين الدول الأعضاء في المنطقة. وبهذه الصفة، ولكي يضطلع بمسؤولياته بفعالية، ينبغي تعزيزه بالموارد المالية والبشرية المناسبة. ومن هنا، أحض الدول الأعضاء على المساهمة بسخاء في برامج المركز.

خلال هذه الدورة للجنة، سوف نعرض مشروع قرار يتضمن آخر المستجدات بشأن الأنشطة والتطورات المتعلقة بالمركز الإقليمي كما فعلنا في السنوات السابقة.

يجب ترجمة التزاماتنا السابقة إلى سلوك. وتصبح الأهداف النبيلة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار مضللة إذا لم نف بالتزاماتنا وننفذ المعاهدات والترتيبات الدولية الأخرى التي اتفقنا عليها.

ويحيط وفدي علما بالالتزامات التي قطعها الرئيسان أوباما وميدفيديف لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وذلك بالوفاء بالتعهدات المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك تجديد معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية. ونرحب أيضا بقرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح الذي اتخذه مجلس الأمن في اجتماع القمة الذي عقده بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر.

إن القوة الحقيقية للمفاوضات ترتكز على الاستخدام الأمثل لآليات الأمم المتحدة من قبيل مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وعلينا أن نضع ثقتنا في هذه الآليات المتعددة الأطراف وأن نقويها

للإسراع في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار.

ويهيب وفدي مخلصا بالمجتمع الدولي الشروع بمفاوضات متعددة الأطراف وذات مغزى بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح وبالتزام متجدد.

السيد بالي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): باسم وفدي أود أن أكرر ما قاله المتكلمون السابقون بشأن توجيه عبارات التهنئة لكم يا سيادة الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأود أيضا أن أتقدم بالتهنئة لأعضاء المكتب الآخرين.

إن الكونغو تؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا ونيجيريا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية.

يود وفدي أن يغتنم الفرصة التي أتاحتها المناقشة العامة للتشديد على أهمية نزع السلاح العام والكامل بغية تحقيق السلم والأمن الدوليين وصونهما. ومن سوء الطالع أن التكديس المفرط لأسلحة الدمار الشامل لا يزال يبعث على الترقب في كوكبنا، في حين أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ما انفكت تغذي الصراعات المسلحة، خاصة في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن تصاعد الإرهاب والجريمة عبر الوطنية يزيد من مخاوف حصول عناصر من غير الدول على أسلحة التدمير الشامل، مما يؤدي إلى مضاعفة التحديات أمام السلم والأمن الدوليين.

لا يزال وفدي مقتنعا بأنه لا يمكن التصدي لهذه التحديات إلا في إطار من التعددية، كما برهن على ذلك اعتماد عدة صكوك دولية بشأن نزع السلاح في العقود الأخيرة. ولا بد لهذه الإرادة السياسية من أن تصبح حقيقة واقعة بالتنفيذ الفعال لهذه الصكوك.

حقا إن توافق الآراء لازم لتحقيق هذه النتائج. لذلك، علينا أن ندلي بدلونا وأن نكون مثابرين في هذا الاتجاه نحو العمل الذي ينتظرنا لتحتل دائما روح توافق الآراء مكان القلب في عملنا المشترك.

إن الأسلحة التقليدية، وبخاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تُستخدم على نطاق واسع في مناطق الصراع. ويود وفدي أن يشدد على أهمية وإلحاحية إبرام معاهدة بشأن الاتجار في الأسلحة التقليدية ذات أثر بعيد وملزمة قانونا.

من هذا المنطلق، نرحب بالعمل الذي قام به في شهري آذار/مارس وتموز/يوليه ٢٠٠٩ الفريق العامل المفتوح باب العضوية نحو عقد معاهدة لتجارة الأسلحة، ونشجع على مواصلة المشاورات خلال الدورة الراهنة ليتسنى البدء بصياغة اتفاقية بشأن ذلك الموضوع.

إن الكونغو مهتمة بشكل خاص بسجل الأسلحة التقليدية بوصف ذلك من أساليب التقييم التي تمكننا من إحراز تقدم في مجال الحد من الأسلحة التقليدية بشفافية كاملة.

وبالنظر إلى الآثار الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية الضارة للألغام المضادة للأفراد واستئصال ذلك الوباء، يدعو وفدي إلى إضفاء الصبغة العالمية على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ونهيب أيضا بجميع الدول والمؤسسات المعنية العمل معا لتوفير المساعدة لجميع البلدان المتأثرة بالألغام والضحايا وأسرهم.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل تحد كبير آخر للسلم والأمن الدوليين. ونود هنا أن نرحب بزيادة عدد الدول التي صادقت على الاتفاقيات المعنية بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ونحض جميع الدول الأعضاء الأخرى على التصديق عليها.

إن التكديس المسرف للأسلحة النووية والانتشار غير الشرعي ما برحا يمثلان قلقا شديدا، وهناك فرصة للتفاؤل الحذر، غير أن هناك إشارات مشجعة صدرت في الأشهر

الأخيرة تعطينا سببا للأمل في حقبة نووية جديدة لعدم الانتشار ونزع السلاح. فبعد ١٢ عاما من وقوفنا في طريق مسدود، اعتمد مؤتمر نزع السلاح برنامج عمله في ٢٩ أيار/مايو في جنيف، وهذا تطور جدير بالترحيب. ونأمل في أن يمكن هذا من الاستئناف المبكر للمفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يجب أن تدخل أيضا حيز النفاذ لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. لذلك يطلب وفدي من تلك الدول التي يتعين عليها التوقيع والمصادقة على المعاهدة أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن ليتسنى دخول المعاهدة حيز النفاذ.

وفي اجتماع مجموعة العشرين الذي انعقد في لندن في نيسان/أبريل الماضي وعدت دولتان نوويتان وعضوان دائمان في مجلس الأمن بالسعي إلى تخفيض عدد أسلحتهما النووية الاستراتيجية. وفي ذلك الاجتماع التاريخي لمجلس الأمن الذي انعقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (S/PV.6191)، أعرب بالإجماع أعضاء مجلس الأمن المسؤولون عن صون السلم والأمن الدوليين عن تصميمهم على تهيئة الظروف لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وبالنظر إلى ذلك الاستعداد، يأمل وفدي بأن يفضي مؤتمر القمة النووي العالمي والمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقدهما في ٢٠١٠ إلى نتائج ملموسة وذات مغزى .

ويود وفدي أيضا أن يذكّر بالإعلانات الصادرة عن الدول النووية الخمس التي هي أعضاء في مجلس الأمن والتي تقدم فيها ضمانات للدول غير النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووية، مفادها بأن هذه الأسلحة لن تستخدم ضدها. وبينما نقر بالحق الثابت للدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، يهيب وفدي بالمجتمع الدولي لبذل الجهود لتخليص العالم من التهديد النووي. وإن الزخم الجديد والواعد المتزايد يقتضي من المجتمع الدولي بأسره دعم سائر المبادرات الرامية إلى تعزيز عدم الانتشار النووي ونظام نزع السلاح، وفوق ذلك كله احترام الالتزامات التي قطعتها الدول النووية.

وأود أن أختتم كلمتي باغتنام هذه الفرصة لإبراز أهمية إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، وهي متضمنة في المبادرات والأهداف التي يسعى إليها المجتمع الدولي من أجل عالم خال من الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، دخلت معاهدة بليندابا حيز النفاذ في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، والتي اعتبرت أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليشجع مناطق أخرى في العالم على الانضمام إلى آسيا الوسطى وأفريقيا في تحقيق الهدف النبيل المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): أرجو أن تقبلوا يا سيادة الرئيس أحر تهانينا على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. ويسرّنا حقاً أن نرى دبلوماسياً من منطقتنا يترأس شؤون اللجنة الأولى لهذه الدورة، ونعرب عن تهانئنا أيضا لأعضاء المكتب الآخرين. وأؤكد لهم دعم وفدي الكامل وسعيه الشديد من أجل تكليل أعمال اللجنة الأولى بالنجاح خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

وتؤيد جامايكا البيان الذي أدلى به في بداية المناقشة ممثل إندونيسيا بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به فيما بعد ممثل هايتي بالنيابة عن المجتمع الكاريبي الذي ننتمي إليه. يقينا أن عام ٢٠٠٩ سيكون عاما جديرا بالتذكر، حيث تم خلاله إنعاش جدول أعمال نزع السلاح العليل وتقويته واستعادة مكانه في صدارة قائمة المسائل العالمية ذات الأولوية والتي تتطلب اهتماما فوريا. وإني أشير هنا إلى الأحداث الأخيرة العديدة التي ولدت شعورا متجددا

بالأمل، وبأن التوقع في حصول انفراج كبير، طال انتظاره كثيرا، في الجمود في مناقشات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار قد تحقق الآن. ورغبتنا الواضحة للجنة أن تستغل هذه التطورات للتمكن من القيام بعمل محدد يهدف إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

أولا، إن الإعلان في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في براغ عن النية على العمل نحو عالم خال من الأسلحة النووية تبعته أيضا في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ موافقة أكبر دولتين نوويتين على تخفيض ترساناتهما النووية.

وبعد عقد من الجمود والتقاعس سر جامايكا الانضمام إلى بقية أعضاء المجتمع الدولي في الترحيب باعتماد برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح بوصفه خطوة أولى نحو بداية العمل الموضوعي الذي نأمل أن يبدأ في مطلع عام ٢٠١٠.

بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر شهدنا جلسة تاريخية لمجلس الأمن على مستوى رؤساء الدول والحكومات كانت مكرسة لبحث مسألة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وشهدنا اتخاذ القرار التاريخي ١٨٨٧ (٢٠٠٩) الملتزم بعالم خال من الأسلحة النووية. وصدر عن جلسة مجلس الأمن أيضا التزام من دولة مدرجة في المرفق ٢ بمواصلة التصديق على معاهدة حظر التجارب الشامل.

ومما لا شك فيه أن هذه تطورات طيبة وولدت توقعات عالية، ولا بد لها من أن تترجم إلى عمل ملموس يبدأ، على أضعف الأيمان، بالقرارات والمقررات التي تتخذها هذه اللجنة، إذا ما أريد الوثوق بموجة التطورات الإيجابية الراهنة التي تحتل مركزا رئيسيا، وإذا لم تفوت الفرصة التي توفرها تصريحاتهم. إن الإشارات المرسلة في هذه المداولات سوف تعزز السيناريو الحالي، ألا وهو الدخول حقا في بداية جديدة، أي نهضة في الالتزامات والأفكار.

وبالتأكيد لا يمكن إنكار أن المسألة تتجاوز ذلك بكثير، وتنطوي على ضرورة قيام جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بالوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح وعدم الانتشار بنيّة حسنة. والعام المقبل، ٢٠١٠، سوف يوفر تقدما كبيرا في جدول أعمال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ونأمل من مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠، أن يغتنم الفرصة للبناء على النجاحات التي تحققت في مؤتمرات الاستعراض السابقة. وبصورة مماثلة، لا بد للزخم الإيجابي من أن يمتد حتى يحقق الاختراق اللازم بشدة لضمان بدء سريان مفعول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإحراز تقدم موضوعي في العمل في مؤتمر نزع السلاح.

إن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وهي الركن الرئيسي في آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، لا تزال هامة جدا على الرغم من عجزها عن التوصل إلى اتفاق بشأن بنود جدول أعمالها خلال معظم دورتها الموضوعية الأخيرة التي انتهت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وتؤيد جامايكا عمل اللجنة وتدعو إلى حوار من أجل التوصل إلى توافق آراء بناء لوضع برنامج للمضي قدما بعمل اللجنة في الدورة المقبلة. وبصورة مماثلة، نؤيد الجهود التي يقوم بها الفريق العامل المفتوح باب العضوية للنظر في الأهداف وجدول الأعمال، بما في ذلك إمكانية إنشاء لجنة تحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. ونتطلع قدما إلى عقدها في الوقت المناسب.

بينما لا نزال مصممين في نداءاتنا من أجل عالم خال من الأسلحة النووية، تؤيد جامايكا حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية كما نصّت على ذلك المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. وتهيب بجميع الدول الاشتراك في تطوير واستخدام الطاقة النووية بحيث تمتثل امتثالا كاملا للتحقق والرصد وأحكام ضمانات الوكالة

الدولية للطاقة الذرية لتوفير الضمانات اللازمة لبناء الثقة والحفاظ على سلامة معاهدة عدم الانتشار.

وفي الوقت نفسه ما برحنا نشعر بالقلق إزاء الأحداث الأخيرة التي وقعت في شبه الجزيرة الكورية والتي تهدد بتقويض نظام معاهدة عدم الانتشار والاستقرار في المنطقة وخارجها. ومابرحنا نعرب عن تأييدنا لحل دبلوماسي للحالة، ونحض الدول المعنية في محادثات الأطراف الستة على العودة إلى طاولة المفاوضات والعمل صوب حل يتطرق إلى شواغل جميع الأطراف في الأجل الطويل.

ومن بين حصيلة التطورات الإيجابية بشأن جدول أعمال نزع السلاح لعام ٢٠٠٩ بدء سريان مفعول منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية. وترحب جامايكا بسريان مفعول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا التي جرى التوقيع عليها في سيميبالاتنسك ومعاهدة بليندابا التي تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وبالنظر إلى خطورة التهديد الذي تشكله على صون السلم والأمن الإقليميين والدوليين، ما برحت جامايكا تناشد من أجل البدء بسرعة بالحوار الحكومي الدولي لإنشاء هذه المناطق، حيثما لا تكون قائمة في أجزاء أخرى من العالم.

إن اتفاقية الذخائر العنقودية التي فتح باب التوقيع عليها في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي تمثل نتائج ملموسة للجهود المستدامة للمجتمع الدولي للقضاء على الضرر والمعاناة اللتين تتسبب فيهما الذخائر العنقودية وآثارها العشوائية على السكان المدنيين في انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي. وقد وقعت جامايكا على الاتفاقية في شهر حزيران/يونيه والعمل جار للتصديق عليها في أقرب وقت ممكن. وما برحنا متفائلين بأن الاتفاقية ستلهم المزيد من الثقة في جدول أعمال نزع السلاح، وسوف تكون عنصرا حافزا على العمل نحو القضاء على الأسلحة ذات الأثر العشوائي والمهلك على حياة السكان المدنيين.

إن إحياء جدول الأعمال العالمي لنزع السلاح يكتسي أهمية كبيرة ويجب تأييده على جميع الجبهات. ولكن في الوقت نفسه، هناك حاجة ملحّة لعمل دولي حاسم لوقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تيسر العنف وتعيق كل جانب من جوانب جهودنا الإنمائية. وفي الواقع، من المقدر للأسلحة الصغيرة أن تقتل على الأقل ٣٠٠ ٠٠٠ شخص سنويا في حالات الصراع وفي حالات عدم الصراع، وتجرح أو تتسبب في عجز لآلاف عديدة من الناس. ولا يمكننا أن نتجاهل هذه الحقيقة المرة، لا سيما عندما تتزايد نسبة أثرها جراء الاتجار غير المشروع في هذه الأسلحة.

إن النتيجة الناجحة التي حققها في العام الماضي الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والقضاء عليه لن تكون لها أي قيمة، إن لم تكن البلدان النامية كجامايكا مجهزة بالعناصر اللازمة لتنفيذ التزاماتها بشكل مرض. ولا ينبغي تجاهل طلبات المساعدة الفنية والمالية. وعلينا أن نلتزم بالقيام بعمل فعال الآن.

ونعزز من دعوتنا من أجل تحويل الصك الدولي المتعلق بوضع العلامات على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها إلى اتفاق ملزم قانونا، ويجب إيلاء الاعتبار الواجب لدمج الذخائر في برنامج العمل المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعلى نفس المنوال، تؤيد جامايكا تأييدا كاملا إنشاء معاهدة لتجارة الأسلحة لفرض رقابة صارمة على التجارة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسوف نعمل بقوة لتحقيق هذه الغاية مع شركائنا لمتابعة تحقيق إبرام هذه المعاهدة.

ونشيد بعمل المراكز الإقليمية للسلم ونزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولا سيما في المنطقة التي ينشط فيها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونعرب عن أملنا المتجدد في استمرار جهود مكتب شؤون نزع السلاح في تطوير وتوسيع عمليات المركز من أجل منفعة المنطقة بأسرها. ونقر بالدعم الهائل الذي يقدمه المركز الإقليمي لعدد من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

وفي سياق النفقات العسكرية العالمية الضخمة التي ما انفكت تزداد سنويا، تستحق العلاقة بين نزع السلاح والتنمية مزيدا من الاهتمام. ولا نزال نؤيد الرأي القائل بأن الفرصة مؤاتية الآن أكثر من أي وقت مضى، لا سيما في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، لإعادة توجيه أجزاء كبيرة من تلك الأموال إلى مبادرات المساعدة الإنمائية العالمية واستراتيجيات استئصال شأفة الفقر.

وفي الختام، كما ذكرت آنفا، فإن التطورات الإيجابية التي حدثت على مر الشهرين الماضيين في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، توفر نقطة انطلاق متينة يمكن منها للوفود أن تجدد التزاماتها بالمضي قدما بعمل اللجنة. وتتعهد جامايكا بتقديم دعمها الكامل. ويقع العبء علينا لاغتنام الفرصة والتعويل على تلك التطورات الإيجابية.

السيد جيراسيموفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أود باسم وفد جمهورية بيلاروس أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وبوسعكم التعويل على دعم وفدنا وتعاونه معكم.

وفي الوقت الحالي، وفي سياق العلاقات الدولية، فإن الأمن الدولي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح مسائل تحتل مكانا بارزا بصورة متزايدة. وتلك مسألة ما من شأنها إلا أن تبعث على التفاؤل. ولا بد لنا من الإبقاء على الحيوية الجديدة في عملية التفاوض لعدم تفويت الفرصة لمعالجة الأزمة والركود المتعلقين بذلك الموضوع في السنوات الأخيرة.

لقد شاهدت جمهورية بيلاروس باهتمام كبير جلسة مجلس الأمن التي انعقدت في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ والمكرسة لقضايا عدم الانتشار ونزع السلاح (S/PV.6191). فقد كانت جلسة هامة للغاية، حيث شهدنا مؤخرا انخفاضا في مستوى الثقة بين سائر الجهات الفاعلة في العلاقات الدولية. وهذه الاتجاهات لها أثر سلبي على عمل نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ارتكازا على معاهدة عدم الانتشار وتقويض الثقة فيها، وبالتالي في فعاليتها. ونأمل من القرار الذي اتخذه مجلس الأمن (القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)) أن يمكننا من اتخاذ خطوة إلى الأمام في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وما انفكت بيلاروس تعتبر معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في النظام الراهن للأمن الدولي. ونؤمن بالحفاظ على المعاهدة وتعزيزها لتصبح أعلى أولوية للمجتمع الدولي. ونؤمن بأهمية النهج الحذر والحصيف في المعاهدات الدولية وغيرها من الاتفاقات التي تنهض بتعزيز معاهدة عدم الانتشار وتوسيع نطاقها، والاتفاقات التي اتخذت خلال المؤتمرات الاستعراضية للمعاهدة. إننا نعبّر عن أملنا في نجاح مؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، خاصة وقد أظهرت نتائج الدورة الثالثة للجنة التحضيرية أن هناك أسباباً تبعث على التفاؤل.

إن جمهورية بيلاروس تؤيد الإنفاذ السريع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما سبق لها أن عبّرت عن ذلك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ على لسان وزير الخارجية ورئيس وفد بيلاروس، السيد سيرجي ن. مارتينوف، في المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونرحب بالنتيجة التي توصّل إليها ذلك

المؤتمر، ونرى أنه يوفر دفعة سياسية جديدة لعملية التصديق على المعاهدة وتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار.

تناشد بيلاروس الدول التي لم تنضم إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ونعتقد أن الأولوية القصوى لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي هو بناء الثقة المتبادلة بين الدول، الحائزة للأسلحة النووية أو غير الحائزة لها على السواء. ونعتقد أن أحد التدابير الهامة لبناء الثقة هو أن تتوفر ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانوناً للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والتنفيذ غير المشروط للاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذا المجال بالفعل.

وبوصفنا دولة تخلت طوعاً عن حيازة الأسلحة النووية، نرحب بجميع المبادرات التي تسهم إسهاماً حقيقياً في الجهود الدولية في مجالي منع الانتشار ونزع السلاح. وفي ذلك الصدد، فإن بيلاروس باعتبارها دولة طرفاً في معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، تنظر بإيجابية إلى التوجه العام للعملية التفاوضية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بشأن مواصلة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وإلى اعتزام هاتين الدولتين إبرام اتفاقات جديدة ملزمة قانوناً بينهما.

وفيما يتعلق بالنظر العام في عمليات عدم الانتشار ونزع السلاح، فإن علينا أن نتذكر أن لكل دولة طرف الحق الثابت في الأنشطة النووية السلمية. وتثق بيلاروس بأن الآليات المتوفرة للمجتمع الدولي حالياً تسمح على نحو متكافئ ولا تمييز فيه بإنتاج الطاقة النووية لجميع الدول المهتمة بذلك.

ونعتقد أن الخطوات اللاحقة من جانب المجتمع الدولي يجب ألا تركز على تقييد حق الدول في استخدام الطاقة النووية السلمية، إنما على تهيئة مناخ لزيادة الثقة، لأنه يعزز دون ريب التنفيذ العملي للقرارات المتخذة بالفعل في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح.

وتؤيد بيلاروس بدء عملية تفاوضية نشطة في مؤتمر جنيف بشأن نزع السلاح. ونحن نشعر بالتفاؤل بشأن ذلك المؤتمر، الذي تمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن برامج عمله (CD/1864) بعد عشر سنوات من الانقطاع. ولنا الآن أن نتوقع أن يبدأ منتدى جنيف التفاوضي عمله بحلول العام المقبل.

وبيلاروس، من جانبها، وكعضو في المؤتمر، سوف تبذل جهوداً منسقة من أجل تنشيط عملية تفاوضية بنّاءة في المؤتمر. وفي هذا الجهد، فإننا نعوّل على دعم وجهود جميع الوفود المشاركة في أعمال المؤتمر.

إن حظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة من أهم القضايا في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح. ونأمل في أن تتمخض المفاوضات التي تجرى في إطار مؤتمر نزع السلاح عن نتائج إيجابية. إن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيات والمواد المرتبطة بها، هو هدف هام بالنظر إلى تهديد الإرهاب الدولي. وتطبق بيلاروس سياسة متوازنة في مجال القيود المفروضة على التصدير، وهي تتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وأود أيضاً التنويه إلى انضمامنا في هذا العام إلى المبادرة الدولية لمكافحة أعمال الإرهاب النووي. ونعتقد أن في وسع هذه المبادرة تعزيز جهود التآزر من أجل زيادة الدعم والتعاون الدوليين للحد من عواقب أعمال الإرهاب النووي واستئصالها.

وتؤيد بيلاروس مواصلة العمل من أجل اعتماد معايير إضافية ملزمة قانوناً بغية منع نشر أسلحة في الفضاء. ونؤيد ضرورة الالتزام الصارم من جميع الدول بالاتفاقات

المبرمة في مجال القيود على الأسلحة، كما نؤيد نزع السلاح فيما يتصل بالفضاء الخارجي.

ومن بين التحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين والوطنيين، فنحن نشعر بالقلق إزاء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضد مصالح الدول في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والعلمية والفنية، خاصة مع تعاظم هذا الخطر الحقيقي يوما بعد يوم. وفي هذا الصدد، ترحب بيلاروس بإنشاء الأمين العام لفريق من الخبراء الحكوميين بشأن هذه المسألة. وتخطط بيلاروس للمشاركة بنشاط في عمل هذا الفريق.

ونحن نعتقد بضرورة استمرار المناقشات في إطار الأمم المتحدة بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونؤكد على أهمية الامتثال للالتزامات المعتمدة في إطار برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونأمل أيضاً أن يوفر الاجتماع الذي سيعقد في عام ٢٠١٠ لاستعراض تنفيذ ذلك الصك، قوة دافعة إضافية لمكافحة الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة.

ونشير إلى أهمية بلورة بُعد إقليمي في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإلى حُسن التعاون القائم بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في هذا الشأن. ومن الأمثلة الجيدة على هذا التعاون، التنفيذ الناجح للتعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيلاروس، الذي يركز على بناء القدرات في مجال إدارة مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مع إيلاء اهتمام خاص لسلامة تخزينها.

وفي الختام، أتمنى لجميع المندوبين عملاً موفقاً ومثمراً.

السيد حسن (السودان): سيدي الرئيس، يطيب لي في البدء أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني والتقدير لانتخابكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة، خاصة وأنكم من بلد له إسهاماته في مجال نزع السلاح، متمنيا لكم ولأعضاء المكتب المنتخبين كل التوفيق والنجاح. كما لا يفوتني أن أتقدم بالتهنئة للسيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي للأمين العام لشؤون نزع السلاح، على بيانه الضافي الذي قدمه في مفتتح مداولات هذه اللجنة، وأن أعرب كذلك عن تقديرنا لما تقوم به إدارة شؤون نزع السلاح من جهد مقدّر من أجل تفعيل آليات العمل المتعدد الأطراف والتعاون الدولي وقنواته في مجال نزع السلاح، تطلعاً للفاعلية المبتغاة في صون الأمن والسلم الدوليين. وأضم صوتي للبيان الذي أدلت به إندونيسيا باسم حركة دول عدم الانحياز، والبيان الذي أدلت به نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية.

ها نحن نجتمع اليوم للتداول حول نزع السلاح والأمن الدولي، والعالم يمر بجملة من المتغيرات الإقليمية والدولية ذات الصلة بقضايا التسلح. وهذا يؤكد بدوره أن السبيل الوحيد لتوطيد الأمن والسلم الدوليين هو تفعيل قنوات العمل المتعدد الأطراف للتصدي بحسم لمخاطر انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وذلك حتى لا تختل موازين القوى أكثر مما هي عليه من اختلال وتمييز استعلائي بين دول مقتدرة حائزة لترسانات نووية ودول أخرى غير حائزة. ولعل ما يبعث على الأسف هو الانتكاسات المتكررة التي تعرضت لها آليات نزع السلاح في الأمم المتحدة خلال الأعوام الماضية واستمرار العديد من الدول الكبرى في تطوير التقنيات النووية والكيميائية والبيولوجية، والتنافس في إجراء التجارب وتطوير تقنيات متقدمة من أجيال تلك الأسلحة بدعاوي الردع الاستباقي وتحصين الأمن القومي، بالرغم من كل الاتفاقيات والصكوك والبروتوكولات العديدة التي تنادي بحظر تلك الممارسات، الأمر الذي يجعل صوت الأغلبية في هذه المنظمة يقول إن هناك انتقائية وعدم عدالة في التعامل مع قضايا نزع السلاح، ويعزز الشكوك في مدى قدرة هذه الصكوك على النفاذ والفعالية، لأن مدى فعالية

هذه المعاهدات لا يتحقق باتساع مظلة الدول الأطراف فيها فحسب، بل يتحقق بمدى الالتزام الكامل والصارم بتطبيقها على قدم المساواة بين الدول بلا تمييز.

إننا نرحب باعتماد المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته العادية الثالثة والخمسين لقراري (القدرات النووية الإسرائيلية، وتطبيق نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط)، كما نؤكد على أهمية عقد مؤتمر نزع السلاح لأنه يمثل المنتدى التشاوري المثالي المعني بمعالجة شؤون نزع السلاح وتعقيداتها، كما نعرب عن التقدير للجهود التي أفضت إلى اعتماد برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح في أيار/مايو الماضي ونخص بالشكر دولة الجزائر الشقيقة على جهودها التوفيقية الدؤوبة التي قادت إلى الإجماع على برنامج المؤتمر واعتماده. ونتطلع إلى أن يكون المؤتمر المرتقب فرصة لتناول قضايا نزع السلاح في ضوء الأزمة المالية العالمية الراهنة وتبعاتها على الدول النامية، وذلك وصولاً إلى خفض الميزانيات التي تخصصها الدول، وخاصة الكبرى، للتسلح والنفقات العسكرية بصفة عامة حتى يتم إعطاء الأولوية لتنفيذ ما جاء في إعلان الألفية بشأن قضايا البشرية الأشد إلحاحاً، مثل الفقر والكوارث وقضايا البيئة، والتنمية المستدامة.

وكما أشار الممثل السامي للأمين العام في تقريره أمام هذه اللجنة، هناك إقرار عالمي، بل حاجة ملحّة إلى إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في سائر أنحاء العالم. وإننا إذ نؤكد على ذلك، إنما نرى أنه أقصر الطرق وأمثلها لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، ومن ثم توطيد دعائم الأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والدولي. فالأمن، كما تعلمون، كل لا يتجزأ، وصحيح أن العديد من الدول قد وقّعت على معاهدات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، أو أصبحت طرفا فيها، وأن الدول الموقّعة على مثل هذه الاتفاقيات تغطي الآن أكثر من ٥٠ في المائة من مساحة الأرض، ولكن هناك العديد من المناطق الملتهبة في العالم التي لا بد أن تنشأ فيها مناطق خالية من الأسلحة النووية وأخص بالإشارة هنا منطقة الشرق الأوسط التي كان بالإمكان أن يتم فيها مثل ذلك لولا رفض إسرائيل المعلن باستمرار لإخضاع برنامجها النووي لنظام الرقابة الشاملة من قِبَل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. هذا، بالطبع، مهدد حقيقي للأمن والاستقرار ليس في هذا الجزء المشتعل من العالم فحسب، بل في العالم برمته. ونناشد جميع الدول الأعضاء التوقيع على اتفاقية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (بليندابا)، هذه الاتفاقية التي تأخذ طريقها بخطى حثيثة نحو النفاذ والعالمية.

إن السودان شريك فاعل في الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح، وقد كان لذلك سبَّاقاً في انضمامه إلى العديد من الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة، مثل معاهدة عدم الانتشار النووي وقيادة جهود اتفاقية إعلان أفريقيا خالية من الأسلحة النووية (بليندابا) واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية علاوة على دورنا في العديد من الصكوك الأخرى ومنها مدونة سلوك لاهاي للقذائف التسيارية. لذلك، فإننا نشدد على ضرورة أن تقتصر أنشطة الدول في التسلح النووي على الاستخدامات السلمية فحسب. هذا علاوة على إسهامات السودان ودوره الفاعل على صعيد تطبيق برنامج الأمم المتحدة لمنع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومشاركاته الفاعلة في كل حلقات العمل الإقليمية التي عقدت في الأردن والقاهرة ونيروبي وأديس أبابا والجزائر، والمؤتمرات التي عقدت هنا في نيويورك في هذا الخصوص.

إن الأمر الذي يحتل الأولوية في اهتمامات السودان في مجالات نزع السلاح، هو موضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهي في الواقع ليست صغيرة ولا خفيفة، مقارنة بأثرها في العديد من مناطق النزاعات في قارتنا الأم

أفريقيا. وبلادي، كالعديد من بلدان العالم، تعاني من هذه الظاهرة، كما أن ذلك يرتبط في كثير من الأحيان بأبعاد اقتصادية زادت من تعقيداتها ظواهر الطبيعة وعادياتها، كتغير المناخ والجفاف والتصحر وغيرها، مما يجعل هناك احتداما في التنافس على موارد الماء والكلأ، ومن ثم يجعل كل ذلك من اقتناء السلاح جزءا أصيلاً من طقوس المجموعات السكانية والقبلية بل جزءا من تقاليدها الاجتماعية، ومن ثم يجعل مهمة نزع هذه الأسلحة والسيطرة عليها أمرا ليس بالسهل، والسودان مدرك أكثر من غيره لمدى مخاطر هذه الظاهرة وضرورة استئصالها. لذلك كان حاضرا وفاعلا في جميع المنابر الدولية والإقليمية ذات الصلة، علاوة على جهدنا على المستوى القطري الذي نضطلع به عبر المكتب الوطني لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إيماناً منّا بالعلاقة المتبادلة بين انتشار هذه الأنماط من الأسلحة، والجريمة المنظمة عبر الحدود، والإرهاب، وتجارة المخدرات. ويقود السودان في هذا الخصوص جهودا متعددة الأوجه، سواء في إطار الاتحاد الأفريقي أو الجامعة العربية، أو عبر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، أو على تجمُّع دول الساحل والصحراء، علاوة على جهود السودان الثنائية مع دول الجوار الرامية إلى إعادة ترسيم الحدود وإحكام نقاط الرقابة والسيطرة والجمارك فيها.

إننا إذ نستعرض هذه الجهود إنما نؤكد أيضا على أن مكافحة انتشار هذه الأنواع من الأسلحة يجب أن تكون من جانب الدول المصنِّعة في المقام الأول، وليس في الدول المتضررة من الظاهرة فحسب، مع التأكيد على ضرورة التزام الدول المصنِّعة بعدم تصدير السلاح للجماعات والأفراد من غير الدول، وذلك حتى لا ينساب السلاح في أيدي الجماعات والأفراد دون ضوابط، مما يجعل منه أمرا متاحا في يد الجماعات الإرهابية أيضا. ولا بد هنا من التأكيد على أهمية تقديم جميع أنواع الدعم، وبخاصة الدعم الفني للدول المتأثرة بهذه الظاهرة، وفقا لما هو مضمَّن في الفصل الثاني من برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيد سينهاسيني (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أعبّر عن تهنئتي الصادقة لكم، سعادة السفير كانسيلا، على انتخابكم رئيسا للجنة. وإنني لواثق من تمكّنكم من حُسن قيادة هذه اللجنة وإنجاح مهامها، لما لكم من خبرة واسعة ومهارات. وأعبر عن تهنئتي كذلك لجميع أعضاء المكتب.

ابتداء، أود أن أعلن عن انضمام تايلند إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، وممثل ميانمار، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إن لعمل هذه اللجنة أهمية كبيرة من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين. واليوم، فقد تعددت التهديدات للسلام والأمن الدوليين، وباتت بحاجة إلى استجابة منسقة من قِبَل جميع البلدان. ونرى أن نزع السلاح يمثل حلاً أساسيا يمكّننا من الحد بصورة فعالة من الصراعات المسلحة ومن المخاطر التي يمثلها انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية.

إن الأساس المنطقي وراء نزع السلاح واضح وبسيط: كلما أصبحت الأسلحة أقوى وأكثر عددا كلما ازدادت المخاطر التي يتعرض لها السلام والاستقرار. لقد مكّن العلم الإنسان حتى الآن من إلحاق الدمار على نطاق غير مسبوق من خلال أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت نووية أو بيولوجية أو كيميائية. أما الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة الأقل قوة بكثير وربما الأكثر فتكا في الواقع نظرا لتوفرها فإنها تحصد أرواح غالبية ضحايا القتال في العالم.

لقد شهد هذا العام عدة تطورات إيجابية ومشجعة، بما في ذلك الاتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا على إبرام معاهدة لتحل محل معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها واعتماد مؤتمر نزع السلاح برنامج العمل وإجماع الآراء والتصميم على نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، التي أُعرب عنها خلال اجتماع قمة مجلس الأمن الذي عُقد مؤخرا (S/PV.6191). إن الزخم المتولد عن تلك التطورات يبعث الأمل فينا. لقد حان الوقت الآن لتحقيق نتائج ملموسة.

إن مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية مسألة بالغة الأهمية والحيوية. وعلى الرغم من أن العام المقبل سيصادف مرور أربعة عقود منذ بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ما زال العالم اليوم يواجه المخاطر التي يشكلها انتشار الأسلحة النووية. وفي مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، يتعين علينا العمل بصورة جماعية نحو التوصل إلى اتفاق بشأن اتخاذ تدابير ملموسة من أجل التنفيذ الكامل للمعاهدة. وينبغي إجراء مناقشة متوازنة بشأن الركائز الثلاث للمعاهدة – نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. كما نأمل أن يناقش المؤتمر بجدية التدابير بشأن كيفية تعزيز الضمانات النووية، فضلا عن تدابير بناء الثقة وكفالة الشفافية، كعناصر مكملة لأهداف المعاهدة.

بوصف تايلند من المؤيدين الفعّالين لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، فإنها تعتبر إنشاء مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية مكملا لمبادئ معاهدة عدم الانتشار وخطوة عملية نحو تحقيق الهدف النهائي وهو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. لذلك نؤيد تأييدا كاملا عقد المؤتمر الثاني للدول الأطراف والدول الموقعة على المعاهدات التي تنشأ بموجبها مناطق خالية من الأسلحة النووية قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي في العام القادم.

تشيد تايلند بعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التحقق من عدم تحويل الأنشطة النووية للأغراض العسكرية وضمان الامتثال للالتزامات في مجال عدم الانتشار المترتبة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وترحب بهذا العمل. إن الخبرة التقنية للوكالة، بوصفها الهيئة الدولية الوحيدة للتحقق في نظام عدم الانتشار النووي العالمي أمر لا غنى عنه للمحافظة على قوة النظام. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التعاون الكامل مع الوكالة. كما ندعو الوكالة إلى الاستمرار في العمل بطريقة مستقلة وشفافة.

كما أن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية ركيزتان أساسيتان للصكوك الدولية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونؤيد إضفاء الطابع العالمي على هاتين الاتفاقيتين وتنفيذهما تنفيذا كاملا.

إن حلقة العمل الدولية بشأن اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية لدعم الصحة العالمية: الحد من المخاطر البيولوجية عن طريق بناء القدرات في الأمن الصحي، التي عقدت في أوسلو في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ كانت خطوة عملية نحو الحد من التهديدات التي يشكلها الإرهاب البيولوجي والكوارث، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان. وبالمثل، فإن الحلقة الدراسية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التطورات في مجال السلامة الكيميائية والأمن ومكافحة الإرهاب الكيميائي، التي عقدت أيضا في حزيران/يونيه الماضي في كانبيرا بأستراليا وركزت على الاعتبارات العلمية والتقنية والمتعلقة بالسياسات، كانت مفيدة في زيادة الوعي بشأن الصلة بين السلامة الكيميائية والأمن والإرهاب. وأكّد هذان النشاطان مجددا على أهمية اتفاقية الأسلحة

البيولوجية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في الهيكل الأمني في الوقت الراهن.

ما زال التهديد الذي يشكله حيازة جهات فاعلة غير حكومية لأسلحة الدمار الشامل مصدر قلق كبير. وتؤيد تايلند التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يشكل عنصرا أساسيا من عناصر عدم الانتشار ومكافحة الإرهاب. ونرحب بالاجتماع المفتوح الذي نظمته لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام كجزء من الاستعراض الشامل لتنفيذ القرار، وبمشاركة واسعة شملت المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى.

ما زال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والتنمية في مختلف أنحاء العالم، نظرا لأنها أكثر شيوعا وانتشارا من أسلحة الدمار الشامل. وعلى الرغم من صغر حجمها، فإنها ما زالت تتسبب في تدمير واسع النطاق عندما ترتبط بالعنف المسلح أو الجرائم العابرة للحدود أو الإرهاب.

لذلك تؤيد تايلند برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونعتبره الإطار الرئيسي المتعدد الأطراف لكبح جماح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا المقام، أود أن أثني على الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، الذي عقد في العام الماضي. ونعتقد أنه كان هاماً للغاية في إعادة تنفيذ برنامج العمل إلى مساره الصحيح. ونأمل أن يوفر الاجتماع الرابع للدول الذي تعقده مرة كل سنتين، المقرر عقده في العام المقبل، مزيدا من الزخم للجهود المبذولة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتهريبها.

كما تؤكد تايلند مجددا على دعمها للجهود الدولية الرامية إلى عقد معاهدة لتجارة الأسلحة، يُضمن بفعالية من خلالها النقل المسؤول للأسلحة التقليدية. ونرحب بالتقدم الذي أحرز هذا العام في الدورتين المواضيعيتين اللتين عقدهما الفريق العامل المفتوح باب العضوية نحو عقد معاهدة لتجارة الأسلحة: وضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها. ونرى أنه، مع مراعاة الهوة الواسعة بين مواقف الدول الأعضاء في سياق المفاوضات المتعددة الأطراف، ينبغي للدول المصنِّعة والدول المصدّرة والدول المتلقية إجراء مناقشات بشأن سبل توثيق التعاون من خلال تبادل الخبرات والمعرفة.

تلتزم تايلند التزاما كاملا بتنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ونحن إذ نعجِّل الجهود التي نبذلها لإزالة الألغام، ما زلنا نولي أهمية كبيرة للآثار الاجتماعية – الاقتصادية للألغام الأرضية ولمساعدة الضحايا. وبوصفنا رئيسا مشاركا للجنة الدائمة المعنية بمساعدة الضحايا وإعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا والتوعية بخطر الألغام، نرحب بهذه الفرصة لإبراز مسألة مساعدة الضحايا خلال المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام، الذي سيعقد في كارتاخينا بكولومبيا في نهاية هذا العام.

وبوصفنا مشاركا غير عضو في مؤتمر نزع السلاح، فإننا ندرك أهميته باعتباره المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. وبما أن نتائج الاجتماعات التي عقدتها الهيئات الفرعية التابعة للمؤتمر قد يكون لها تأثير يصل إلى أبعد من أعضائها، نأمل أن يصبح المؤتمر عملية أكثر شمولا. وفي الوقت نفسه، نرحب بتمكُّن المؤتمر، بعد سنوات

من الجمود، من اعتماد برنامج العمل لعام ٢٠٠٩. وما زال يحدونا الأمل في أن يتمكن المؤتمر من استئناف المفاوضات الجوهرية خلال دورته لعام ٢٠١٠.

وختاما، يعتقد وفدي اعتقادا راسخا بأن المداولات والمناقشات والبت في القرارات في اللجنة الأولى ليست غايات في حد ذاتها. ولا يمكن تحقيق مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح إلا من خلال اتخاذ إجراءات مشتركة. ويتعهد وفدي بالعمل بشكل وثيق وبناء مع زملائه البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة في تحقيق السلام والازدهار.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): عملا بتوصيتكم هذا الصباح، لن أدلي بأي تعليقات في الثناء عليكم بصفتكم الرئيس، لكنني سأشير إلى حثكم جميع الوفود الحاضرة هنا على تبيّن الفرص السانحة حاليا في هذه اللحظة البالغة الأهمية في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وأؤكد لكم كامل دعم نيوزيلندا وأنتم تقودوننا إلى تحقيق هذا الهدف.

لقد ازداد التركيز في عام ٢٠٠٩ على المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية. وباعتبارنا بلداً لديه سجل حافل في مجال تعزيز نزع السلاح النووي، فقد أثلج صدرنا تجديد القادة الدوليين في جميع أنحاء العالم لالتزامهم ببناء عالم خال من الأسلحة النووية، مثلما شدد على ذلك رئيس وزراء نيوزيلندا، جون كي، في بيانه أمام الجمعية العامة هذا العام:

> ”يجب علينا جميعا أن نغتنم هذه اللحظة التاريخية على نحو كامل لإحراز التقدم بشأن جدول أعمال نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وندين لجيلنا وللأجيال التي ستخلفنا بالمضي قدما في رؤيتنا لبناء عالم خال من الأسلحة النووية“. (A/64/PV.8)

ويجري اتخاذ بعض الخطوات فعلا. ويسرنا التزام الولايات المتحدة وروسيا بإبرام اتفاق ثنائي جديد لتخفيض الأسلحة النووية بحلول نهاية العام، ونحث الجانبين على توخي الطموح في نهجهما. ونرحب بالتزام الرئيس أوباما بالسعي إلى مصادقة الولايات المتحدة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحث دول المرفق ٢ الأخرى أن تحذو حذوها. ومثلما أشار إلى ذلك موراي ماكالي، وزير خارجية نيوزيلندا، خلال المؤتمر الذي عقد مؤخرا بشأن تيسير البدء بنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإنها تظل خطوة أساسية في عملية المضي قدما صوب بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

كما أن القيادة التي أبان عنها مؤتمر قمة مجلس الأمن بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي (S/PV.6191) وقراره ١٨٨٧ (٢٠٠٩) يستحقان الترحيب ويوفران زخما هاما لجهودنا.

وقد أشادت نيوزيلندا بالإنجاز التاريخي الذي تحقق في وقت سابق من هذا العام، عندما اتفق مؤتمر نزع السلاح على برنامج عمل لأول مرة خلال ما يزيد على عقد. غير أن حماسنا قد تضاءل بفعل عجز المؤتمر بصورة مخيبة للآمال منذئذ عن تنفيذ هذا البرنامج. وليس هذا وقت السماح للنظام الداخلي الجامد بإحباط توقعات المجتمع الدولي لإحراز التقدم. ولا بد لجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح أن يعملوا على نحو تعاوني لكفالة البدء في العمل الموضوعي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بشأن جميع عناصر جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، لا سيما المفاوضات التي تأخرت أكثر مما ينبغي بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ونحن على مشارف مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، الذي سيعقد في ظرف حاسم ليس بالنسبة للمعاهدة في حد ذاتها

فحسب بل لنظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار أيضا. وقد سجل وفد بلدي آراءه فعلا بشأن ضرورة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي من خلال بيان ائتلاف البرنامج الجديد، الذي أدلى به ممثل البرازيل.

ومن الواضح أن الأمر سيتطلب جهدا جماعيا لكفالة تحقيق نتيجة هادفة في المؤتمر الاستعراضي – نتيجة تمكن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من مواجهة التحديات الراهنة في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية وإحراز التقدم بشأن جدول أعمال نزع السلاح النووي. ونيوزيلندا على استعداد للإسهام بقسطها لكفالة التوصل إلى اتفاق بشأن تدابير ملموسة لتنفيذ المعاهدة بجميع أركانها.

وتشكل الوكالة الدولية للطاقة الذرية جزءا لا يتجزأ من نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، وقد سُرّت نيوزيلندا بالإسهام في عملها وفي الجهود الأوسع نطاقا المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية، من خلال ترؤس المؤتمر العام لهذه السنة. وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصر أساسي لعملها بشأن التحقق. ونحيط علما بالرأي القائم للمدير العام المتعلق بضرورة وضع بروتوكول إضافي لتمكين الوكالة من توفير الضمانات اللازمة للطبيعة السلمية للبرامج النووية. ونحث جميع البلدان على أن تفعل ذلك بغية إبرام البروتوكولات الإضافية بدون تأخير.

وتتشاطر نيوزيلندا شواغل المجتمع الدولي بشأن القضايا التي لا تزال عالقة فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي. ونحث إيران على الامتثال لقرارات مجلس الأمن والتعاون التام مع جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحيط علما بالاتفاق بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الوصول إلى المرفق النووي الذي تم الكشف عنه مؤخرا في قم، ونحثها على تمكين الوكالة من الوصول إليه بصورة كاملة وشفافة.

وقد نددت نيوزيلندا، على غرار البلدان الأخرى، بالتجربة النووية التي أجرتها في وقت سابق من هذا العام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. ويشكل قرار جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مواصلة السعي إلى حيازة الأسلحة النووية تحديا خطيرا لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية ولاستقرار وأمن منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ونعتقد أن الحوار الملتزم يوفر أفضل الفرص للتوصل إلى حل سلمي وشامل. وبالتالي، نحث جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على العودة إلى عملية المحادثات السداسية الأطراف بدون تأخير.

وتلتزم نيوزيلندا تماما بمعالجة الأثر الإنساني للأسلحة التقليدية. فإن الشعور بأثر هذه الأسلحة يحدث على نحو عميق وبصورة يومية في العديد من مناطق العالم، ويثير القلق أيضا بالنسبة لشعوب منطقتي، منطقة المحيط الهادئ. ويجب على المجتمع الدولي أن يولي الأولوية لمواجهة التحديات التي تطرحها الأسلحة التقليدية.

ونقر بالأثر الذي لا يزال يحدثه الاتجار غير المشروع بالأسلحة على الأمن العالمي. وهو عنصر يسهم في الصراعات والإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية وعائق كبير أمام التنمية المستدامة. ونحن على اقتناع بالمنافع الإنسانية الهامة التي ستتدفق على الصعيد العالمي بفضل إبرام معاهدة شاملة وملزمة قانونا لتجارة الأسلحة، تضع معايير عالمية لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها. ويجب أن نكثف العمل صوب إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة لمواجهة هذه التحديات. ونضم صوتنا إلى الأصوات الأخرى المؤيدة لدعوات البدء بالمفاوضات في العام المقبل.

وكان من دواعي افتخار نيوزيلندا الاضطلاع بدور ريادي في التفاوض بشأن اتفاقية الذخائر العنقودية. وبالنظر إلى المنافع الإنسانية التي ستترتب عن هذه الاتفاقية، يسرّنا ما أحرز من تقدم هائل صوب البدء بنفاذها. ومن جانبنا،

أولت الحكومة النيوزيلندية الجديدة الأولوية لاعتماد القانون الذي سيمكننا من المصادقة على هذه المعاهدة الهامة. ونتطلع إلى المشاركة في أول اجتماع للدول الأطراف فيها، ونرحب باقتراح جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية استضافة هذا الحدث التاريخي.

وتُعزى النتيجة الجيدة التي تحققت بشأن الذخائر العنقودية بقدر كبير إلى الطريق الذي شقته اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وتحققت مكاسب هامة بموجب هذه الاتفاقية من حيث تطهير المناطق الملغمة وتدمير المخزونات ومساعدة الضحايا. غير أن عملنا لم ينته بعد، ويسرّنا على نحو خاص أن التركيز سينصبّ كثيرا على مساعدة الضحايا في المؤتمر الاستعراضي الثاني في كولومبيا في وقت لاحق من هذا العام. ونشيد بكولومبيا باعتبارها بلدا مضيفا وبالنرويج بصفتها الرئيس المعين على تحضيرهما الجيد للمؤتمر. وتعتزم وزيرة نيوزيلندا المكلفة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة، جورجينا تي هيوهيو، حضور مؤتمر قمة كارتاخينا.

وقد كان عام ٢٠٠٩ عاما مبشِّراً بعض الشيء. فرؤية براغ، وغيرها من البيانات القوية الأخرى دعما لبناء عالم خال من الأسلحة النووية، تفتح عهدا جديدا في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ومن واجبنا جميعا الارتقاء إلى مستوى هذه الفرصة التاريخية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكّر المندوبين أن قوائم المتكلمين تزايدت خلال جميع اجتماعات اللجنة الأولى علاوة على المناقشة العامة. ولدينا اليوم ١٨ متكلماً وتلقينا طلبين لممارسة حق الرد. ووفقا للمادة ٧٣ والمرفق ٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، تمارس الوفود حق الرد عندما تنتهي جلسات اليوم. وبالتالي، أرجو من المندوبين أن يتفهموا الأمر، وأطلب إلى ممثلي الهند وتنزانيا والكرسي الرسولي أن يكونوا أول المتكلمين غدا.

وأود أن أشكر المترجمين الفوريين، الذين تفضلوا بقبول تمديد هذه الجلسة بعشر دقائق لكي نتمكن من الاستماع للممثلين اللذين يودّان ممارسة حق الرد.

وأعطي الكلمة الآن للممثلين اللذين طلبا ممارسة حق الرد. وأود أن أذكّر الوفود بأن عدد البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد محدد باثنين. وحق الرد للمرة الأولى ينبغي ألا يتجاوز عشر دقائق.

السيد أسييش طلاب توسي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): لقد وجّه اليوم ممثل النظام الصهيوني ادعاءات ضد جمهورية إيران الإسلامية. وما انفك النظام الصهيوني، منذ نشأته، يعاني باستمرار وبصورة بالغة من انعدام المشروعية. وبالتالي، لا غرابة في أن نشهد مسؤولي هذا النظام، الذي يحكمه مُدانون بجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، يدلون ببيانات لا أساس لها من الصحة كأسلوب لكسب المشروعية والمصداقية. ولن أتكرم على ما أدلى به ممثل النظام الصهيوني من تعليقات بأكثر من رفضها.

السيد الحلاق (الجمهورية العربية السورية): قبل أسبوعين من الآن اعتمدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارين هامين يتعلقان بالترسانة النووية الإسرائيلية. وهذان القراران يطالبان إسرائيل بإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة، وبالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف باعتبارها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وقد طلب هذان القراران من مدير الوكالة الدولية العمل على تنفيذ هذا المطلب الدولي. وللأسف، رفض الإسرائيليون كالعادة القرارين. وقال ديفيد دانيالي، نائب مدير لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية، بعد صدور القرارين: ”إن إسرائيل لن تتعاون بأي شكل مع هذين القرارين“.

وللتذكير بخطورة التسلح النووي الإسرائيلي على الأمن والسلم إقليميا ودوليا، فإنني أحيل الزملاء الحاضرين على تقرير معهد استكهولم الدولي لبحوث السلام المعروف باسم (SIPRI) وذلك لإقناع كل من يكابر في التستر على استثناء إسرائيل من قواعد القانون الدولي ومن الالتزامات الدولية المنظمة لعدم انتشار الأسلحة النووية.

وأما حرص ممثلة إسرائيل على ذكر القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) المتعلق أساسا بوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦، فإنه حرص في غير مكانه، عندما نعرف جميعا بأن جميع تقارير الأمين العام المتعلقة بتنفيذ القرار والمرفوعة إلى مجلس الأمن قد أشارت إلى انتهاك إسرائيل المستمر لهذا القرار منذ اتخاذه، حيث تستمر باحتلال الأراضي اللبنانية، علاوة على تحميلها مسؤولية إلقاء القنابل العنقودية وزرع الألغام في جنوب لبنان بشكل عشوائي، الأمر الذي يجعل السكان المدنيين عرضة للقتل بشكل يتنافى مع قواعد القانون الإنساني الدولي. إن المثل العربي البليغ الذي يقول: ”إذا ابتُليتم بالمعاصي فاستتروا“، ينطبق تماما على الحالة الإسرائيلية الشاذة بكل أبعادها النووية والتقليدية. فمن المعروف أن كبار تجار الأسلحة التقليدية في العالم هُم ضباط إسرائيليون متقاعدون يعملون لحساب شركات صناعة الأسلحة الإسرائيلية، كما أن إسرائيل تحتل المركز الرابع في تصدير السلاح.

وقد كان واضحا للجميع دور السلاح الإسرائيلي في تأجيج الأزمات. إن أقوال ممثلة إسرائيل أمام هذه اللجنة لا تنطبق على أفعال إسرائيل. فانخراط إسرائيل المثبت دوليا في تجارة الأسلحة غير المشروعة في العالم يشجع ظاهرة الإرهاب الدولي، ويحمي عصابات المخدرات والحركات الانفصالية في العالم، كما يحول دون نجاح الجهود الدولية المبذولة في هذا المضمار.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل أن أرفع الجلسة، أود أن أذكّر الأعضاء بأن الموعد النهائي لوضع قائمة المشاركين سيكون هو يوم غد، ٨ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٨/٠٠. وينبغي للمشاركين الذين لم يقدموا بعد قوائم وفودهم إلى الأمانة العامة أن يفعلوا ذلك قبل ذلك الموعد النهائي. وستكون قائمة المشاركين متاحة بحلول نهاية الأسبوع المقبل. وستدرج أسماء المشاركين التي تقدم إلى الأمانة العامة بعد الموعد النهائي ليوم غد في إضافة واحدة للقائمة لن تصدر إلا بعد انتهاء الدورة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.